

بنك فيصل الإسلامي المصري
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م
الموافق ٢٤ ذوالحجة ١٤٤٥ هـ

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

بنك فيصل الإسلامى المصرى (شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية الدورية المجمععة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م

المحتويات	رقم الصفحة
تقرير الفحص المحدود لمراقبا الحسابات	
قائمة المركز المالي الدورية المجمععة	١
قائمة الدخل الدورية المجمععة	٢
قائمة الدخل الشامل الدورية المجمععة	٣
قائمة التغير في حقوق الملكية الدورية المجمععة	٤
قائمة التدفقات النقدية الدورية المجمععة	٥-٦
السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمععة	٧ - ٥٥

تقرير الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية المجمعة

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة
بنك فيصل الإسلامي المصري "ش.م.م"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لبنك فيصل الإسلامي المصري "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمع في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة، وتتنصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية المجمعة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقف الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأياً مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المجمعة.

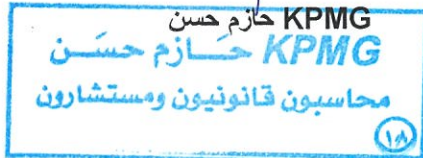
الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة.

مراقبا الحسابات

فارس عامر إمام عامر

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٣٠



مهند طه خالد

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٣٧٥

BDO خالد وشركاه

القاهرة في ٢٩ أغسطس ٢٠٢٤

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالي الدورية المجمع
في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م الموافق ٢٤ ذو الحجة ١٤٤٥ هـ

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م بالألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م بالألف جنيه مصري	إيضاح رقم	
			الأصول
١٢,٦٧٦,٦٣٩	١٦,٥٠٥,٨٥٤	(١٥)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
٤٦,٢٥١,٨٣٠	٦٠,١٦٣,٧٢٣	(١٦)	أرصدة لدى البنوك
١,٩٧٤,٦٠١	٢,١٣٨,٩٩٤	(١٧)	مخزون
٩٣٩,٧٤٠	١,٠٥٦,٧٤٦	(١٨)	عملاء وأوراق قبض
٦٤,٧٤٨	-	(١٩/أ)	مشاركات ومرابحات ومضاربات مع البنوك
١٢,٦٤٨,٣٤٦	١٢,٩٣٩,٤١٦	(١٩/ب)	مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء
			استثمارات مالية
٣٦,٧٠٤,٥٨٤	٣٨,٦٩١,١٦٨	(٢٠/أ)	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
٤٦٣,٢٥٥	٤٥٩,٩١٢	(٢٠/ب)	بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر
٥٩,٨٤٧,٦٧٢	٧٨,٣١٦,٥٢٩	(٢٠/ج)	بالتكلفة المستهلكة
٥٧٢,٠٧٨	٦٠٥,١٥٣	(٢٠/د)	استثمارات في شركات شقيقة
٦,٠٠٢,٠٤٦	٦,٦٨٢,٧٨٨	(٢١)	أصول أخرى
٢٥٨,٩٠٧	٣٣٣,٤٦٦	(٢٢)	أصول غير ملموسة
٢,٥٨٣,٩٠٩	٢,٧٥٢,٠٤٧	(٢٣)	أصول ثابتة
٢٩,٥٨٦	٢٩,٤٦١	(٢٤)	استثمارات عقارية
١٨١,٠١٧,٩٤١	٢٢٠,٦٧٥,٢٥٧		إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية
			الالتزامات
١٦,٢٧٩,٩٩٠	١١,١٩٢,٥٣٠	(٢٥)	أرصدة مستحقة للبنوك
١١١,٨٧١	٦٦,٠٨٥		قروض طويلة الاجل
٥٥٣,٤٦٣	٧٠٧,٦٦٨		موردون و أوراق دفع
١٣٠,٢٠١,٧٨٠	١٦٤,٩١٢,٩٢٢	(٢٦)	الأوعية الادخارية وشهادات الأذخار
٥,٥٥٧,٨٠٤	٦,٧٢٨,٩٨٢	(٢٧)	التزامات أخرى
٥٠٦,٢٢١	٧٧٦,٠١٥		التزامات ضريبية مؤجلة
٣٣١,٤٢٤	٣٢١,٠١٣	(٢٨)	مخصصات أخرى
٩٠٢,٩٦٥	٩٥٧,٨٦٢		التزامات ضريبية جارية
١٥٤,٤٤٥,٥١٨	١٨٥,٦٦٣,٠٧٧		إجمالي الالتزامات
			حقوق الملكية
٥,٦٧٧,٥٠٩	٥,٦٧٧,٥٠٩	(٢٩)	رأس المال المدفوع
(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)	(٢٩)	أسهم خزينة
٥,٩٥٩,٢٩٩	٩,٣١٦,٣١٣	(٣٠)	الاحتياطيات
١٤,٦٤٤,٣٤٣	١٩,٦٨٣,٦٠٨	(٣٠/و)	الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح الفترة/ السنة)
٢٦,٢٧١,٢٥٩	٣٤,٦٦٧,٥٣٨		إجمالي حقوق الملكية العائد الى مساهمين البنك
٣٠,١٦٤	٣٤٤,٦٤٢		الحقوق غير المسيطرة
٢٦,٥٧٢,٤٢٣	٣٥,٠١٢,١٨٠		إجمالي حقوق الملكية
١٨١,٠١٧,٩٤١	٢٢٠,٦٧٥,٢٥٧		إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

المحافظ
عبد الحميد محمد أبو موسى

رئيس القطاع المالي
محمد على عمر

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمع .
- تقرير الفحص المحدود (مرفق).

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية
فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م الموافق ٢٤ ذو الحجة ١٤٤٥ هـ

إيضاح رقم	من ١ يناير ٢٠٢٤م الى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	من ١ أبريل ٢٠٢٤م الى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	من ١ يناير ٢٠٢٣م الى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣م	من ١ أبريل ٢٠٢٣م الى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣م
	بالآلاف جنيه مصرى	بالآلاف جنيه مصرى	بالآلاف جنيه مصرى	بالآلاف جنيه مصرى
(٦)	١٠,٦٥٤,٠٢٠	٥,٧٢٢,٤٦٦	٧,٥٧٦,٥٩٩	٣,٩٧١,٤٠٢
	عائد مشاركات ومرايحات ومضاربات والإيرادات المشابهة			
(٦)	(٧,٠٠٥,٠٤١)	(٣,٦٧٠,٣٨٣)	(٤,٧٧٤,١١٩)	(٢,٥٩٢,٧٢٠)
	تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة			
(٦)	٢,٩٥٢,١١٦	١,٥٢٤,٩٦٠	٢,٠٥٤,٧٥٢	١,٠٦٣,٥٣٦
	المبيعات			
(٦)	(١,٩٧٦,٠٩٣)	(٩٣٦,٧٥٢)	(١,٤٥٦,٣٣٢)	(٨٢١,٧١٢)
	تكلفة المبيعات			
(٦)	٤,٦٢٥,٠٠٢	٢,٦٤٠,٢٩١	٣,٤٠٠,٩٠٠	١,٦٢٠,٥٠٦
	صافي الدخل من العائد			
(٧)	٢٩٩,٨٤٢	١٤٨,٤٤٩	٢٢٣,٧٠٦	١٠٢,٠٠٨
	إيرادات الأتعاب والعمولات			
(٨)	٢٢٨,٢٨٨	٢٥,٤٨١	١٧٩,٠٧٧	١٥,٩٩٤
	توزيعات الأرباح			
(٩)	٢٠٩,٧٤٩	٨,٤٤٣	٣٤,٩٦٢	٣٤,٤٤٥
	صافي دخل المتاجرة			
(١٠)	٩٧,٨٩١	٣٧,٩١٤	٨٥,٠٦٤	٣٤,١٦٠
	أرباح الاستثمارات المالية			
(١٠)	(١,٢١٩,٦١١)	(١,١٠٩,٢٢٩)	(٤٨٠,٤٦٧)	(٣٦,٣٤٤)
	(عبء) الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار			
(١١)	(١,٤٨٢,٤٥٦)	(٧٢٦,١٦٠)	(١,٢١٧,٢٨١)	(٤٦٨,٧٩٤)
	مصروفات إدارية			
	(١٥٠,٠٠٠)	(٧٥,٠٠٠)	(١٢٥,٠٠٠)	(٧٥,٠٠٠)
	الزكاة المستحقة شرعا			
(١٢)	٤,٩٨٣,٥٥٥	٢٩٥,٣٤٢	١,٦١١,٧٩٨	٢٠,٢٠٧
	إيرادات تشغيل أخرى			
	الربح قبل ضرائب الدخل			
(١٣)	(٥٦٤,٥٦١)	(٤٠١,٩٩٢)	(٧٢٤,٦٨٧)	(٤٧٧,٩٨٣)
	(مصروفات) ضرائب الدخل			
	صافى أرباح الفترة قبل الحقوق غير المسيطرة			
	٧,٠٢٧,٦٩٩	٨٤٣,٥٣٩	٢,٩٨٨,٠٧٢	٧٦٩,١٩٩
	الحقوق غير المسيطرة			
	(٧١,١١٢)	(٣٩,٢٨٢)	(٤٤,٩٨٩)	(٢٣,٣١٢)
	صافى أرباح الفترة بعد الحقوق غير المسيطرة			
	٦,٩٥٦,٥٨٧	٨٠٤,٢٥٧	٢,٩٤٣,٠٨٣	٧٤٥,٨٨٧
(١٤)	١١,٢٣١	٤,٦٤٤		
	نصيب السهم في الربح (جنيه)			

المحافظ
عبد الحميد محمد أبو موسى

رئيس القطاع المالى
محمد على عمر

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل الشامل الدورية المجمع عن الفترة المالية المنتهية
في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م الموافق ٢٤ ذوالحجة ١٤٤٥ هـ

من ١ يناير ٢٠٢٤م	من ١ أبريل ٢٠٢٤م	من ١ يناير ٢٠٢٣م	من ١ أبريل ٢٠٢٣م
٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣٠ يونيو ٢٠٢٣م	٣٠ يونيو ٢٠٢٣م
ببالآف جنيه مصري	ببالآف جنيه مصري	ببالآف جنيه مصري	ببالآف جنيه مصري
٦,٩٥٦,٥٨٧	٨٠٤,٢٥٧	٢,٩٤٣,٠٨٣	٧٤٥,٨٨٧
صافي أرباح الفترة من واقع قائمة الدخل			
<u>بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر</u>			
٢,٧٤٧,٢٨٢	٦٤٨,٣٢٣	١,٣٤٩,٧١٨	٢٩٩,٨٢٠
صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر			
<u>بنود قد يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر</u>			
٩٧,٣٤٤	(٤٤,٦٧٧)	(١٤٧,٩٩٥)	(١٣٨,٩٨٣)
صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر			
٩٧,٩٤٥	٥٨,٦٧٥	١٣,٣٩١	٢,٠٢٥
التغير في الخسائر الأنتمائية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر			
٢,٩٤٢,٥٧١	٦٦٢,٣٢١	١,٢١٥,١١٤	١٦٢,٨٦٢
اجمالي بنود الدخل الشامل الاخر للفترة			
٩,٨٩٩,١٥٨	١,٤٦٦,٥٧٨	٤,١٥٨,١٩٧	٩٠٨,٧٤٩
اجمالي الدخل الشامل للفترة			

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمع .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التغير في حقوق الملكية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية
في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م الموافق ٢٤ ذو الحجة ١٤٤٥ هـ

الإجمالي	الحقوق غير المسيطرة	إجمالي حقوق الملكية	أسهم الخزينة	الأرباح المحتجزة و صافي أرباح الفترة	الاحتياطيات	رأس المال المدفوع	إيضاح
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	رقم
٢٦,٥٧٢,٤٢٣	٢٠,١١٦٤	٢٦,٢٧١,٢٥٩	(٩,٨٩٢)	١٤,٦٤٤,٣٤٣	٥,٩٥٩,٢٩٩	٥,٦٧٧,٥٠٩	الأرصدة في ١ يناير ٢٠٢٤م
٢,٩٤٥,٦٦٧	-	٢,٩٤٥,٦٦٧	-	٣٠,٩٦	٢,٩٤٢,٥٧١	-	صافي التغير في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
(١,٥٣٢,٦٠٩)	(٢٧,٦٣٤)	(١,٥٥٠,٩٧٥)	-	(١,٥٠٥,٩٧٥)	-	-	توزيعات أرباح
-	-	-	-	(٤٠٤,٧١١)	٤٠٤,٧١١	-	المحول إلى احتياطي قانوني (عام)
-	-	-	-	(٩,٧٣٢)	٩,٧٣٢	-	المحول إلى احتياطي رأسمالي
٧,٠٢٧,٦٩٩	٧١,١١٢	٦,٩٥٦,٥٨٧	-	٦,٩٥٦,٥٨٧	-	-	صافي أرباح الفترة
٣٥,٠١٣,١٨٠	٢٤٤,٦٤٢	٣٤,٦٦٧,٥٣٨	(٩,٨٩٢)	١٩,٦٨٢,١٠٨	٩,٣١٦,٣١٣	٥,٦٧٧,٥٠٩	الأرصدة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م
٢٣,٣٦٦,٣٠١	٢٨٦,١٧٣	٢٣,٥٦٠,١٢٨	(٩,٨٩٢)	١٢,٠٦١,٤٨٦	٥,٣٤١,٠٢٥	٥,٦٧٧,٥٠٩	الأرصدة في ١ يناير ٢٠٢٣م
١,٠٧٧,٧٩١	-	١,٠٧٧,٧٩١	-	(١٣٧,٣٢٣)	١,٢١٥,١١٤	-	صافي التغير في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
(١,٥٢٤,٥٤٥)	(٣٤,٤٧٤)	(١,٤٩٠,٠٧١)	-	(١,٤٩٠,٠٧١)	-	-	توزيعات أرباح
٣٦	٣٦	-	-	-	-	-	زيادة رأس المال
-	-	-	-	١٤,٧٣٩	(١٤,٧٣٩)	-	المحول من احتياطي المخاطر التنكسية عن أصول الت ملكيتها البنك
-	-	-	-	(٤٤٦,٨٧٠)	٤٤٦,٨٧٠	-	المحول إلى احتياطي قانوني (علم)
-	-	-	-	(١,٣٤٦)	٦,٣٤٦	-	المحول إلى احتياطي رأسمالي
٢,٩٨٨,٠٧٢	٤٤,٩٨٩	٢,٩٤٣,٠٨٣	-	٢,٩٤٣,٠٨٣	-	-	صافي أرباح الفترة
٢٥,٨٥٧,٦٥٥	٢٩٦,٧٢٤	٢٥,٥٦٠,٩٣١	(٩,٨٩٢)	١٢,٨٩٨,٦٩٨	٦,٩٩٤,٦١٦	٥,٦٧٧,٥٠٩	الأرصدة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣م

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية الدورية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية (تابع)
في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م الموافق ٢٤ ذوالحجة ١٤٤٥ هـ

٣٠ يونيو ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ بالآلاف جنيه مصري	إيضاح رقم	وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :
١٢,٨٠٤,٧٢٧	١٦,٥٠٥,٨٥٤	(١٥)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٣٧,٦٩٥,٣٥٩	٦٠,١٦٣,٧٢٣	(١٦)	أرصدة لدى البنوك
٤١,٠١١,١٢١	٥٣,٢٣٩,٧٥٦	(٢٠)	أوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزي المصري
(١١,١٧٥,٠١٠)	(١٤,٢٦١,٨٤٩)	(١٥)	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي
(٣٠,٥٩٢,٩٢٩)	(٤٤,٩٩٩,٢٩٩)	(٢٠)	أوراق حكومية استحقاق (أكثر من ٣ شهور)
٤٩,٧٤٣,٢٦٨	٧٠,٦٤٨,١٨٥	(٣١)	الإجمالي

- لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقدية تشمل المبالغ التي تم الإفصاح عنها في إيضاح رقم ٢/٣١
- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٥) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

١ - معلومات عامة

يقدم بنك فيصل الإسلامي المصري خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ٤١ فرعاً ، ويوظف أكثر من الف وسبعمائة موظفاً والمركز الرئيسي للبنك الكائن في ٣ شارع ٢٦ يوليو - القاهرة.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧م المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١م ولائحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية ، والبنك مدرج في البورصة المصرية للأوراق المالية.

تم اعتماد القوائم المالية الدورية المجمعة للبنك من مجلس الإدارة في ٢٧ اغسطس ٢٠٢٤م.

نبذة عن المجموعة :

تمتلك مجموعة بنك فيصل الإسلامي المصري بصورة مباشرة وغير مباشرة عدد من المساهمات في بعض الشركات التابعة والشقيقة وبيانها كالتالي:

أ - الشركات التابعة :

حصة المجموعة	
٩٩,٩٩٤ %	فيصل للاستثمارات المالية
٩٩,٩٠ %	فيصل لتداول الأوراق المالية
٨٣,٢٢ %	صرافة بنك فيصل
٨٤,٤٧ %	القاهرة لصناعة مواد التعبئة والتغليف " كويك "
٦٩,٠٠ %	الأفق للاستثمار والتنمية الصناعية
٦٧,٩٨ %	الإسماعيلية الوطنية للصناعات الغذائية "فوديكو"
٦٥,٠٠ %	الطاقة للصناعات الالكترونية
٩٩,٩٩٩ %	الفيصل للاستثمارات والتسويق العقاري

ب - الشركات الشقيقة :

٤٨,٥٧ %	الجيزة للبيوت والصناعات الكيماوية
٤٠,٠٠ %	العربية لأعمال التطهير " أرايس "
٢٥,٠٠ %	العربية للوساطة في التأمين
٣٢,٧٥ %	المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات
٢٤,٣٠ %	مستشفى مصر الدولي
٢٥,٥١ %	أرضك للتنمية والاستثمار العقاري

٢- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة والتي يتم إتباعها بثبات إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك:

أ - أسس إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة

يتم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وكذا وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م. وقد كان يتم إعداد القوائم المالية المجمعة للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م باستخدام قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨م واعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩م وبناءاً على صدور تعليمات البنك المركزي المصري لإعداد القوائم المالية للبنوك بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م فقد قامت الإدارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية لتتماشى مع تلك التعليمات .

التجميع

١/ الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلكها البنك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للقدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية والقدرة على السيطرة عليها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت .

- الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية التشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت . ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان البنك القدرة على السيطرة المنشآت الأخرى .

- ويتم تجميع الشركات التابعة بالكامل من التاريخ الذي تنتقل فيه السيطرة الي البنك كما يتم استبعادها من التجميع من التاريخ الذي تنتهي فيه السيطرة .

- يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المنكبة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافاً إليها أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس الأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء البنك في صافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد علي أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لصادفي الأصول المقتناة القابلة للتحديد للشركة المقتناة ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل .

- عند التجميع يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات البنك واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً علي وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للبنك .

أ / ٢ المعاملات مع أصحاب الحقوق غير المسيطرة

تعتبر مجموعة المعاملات مع أصحاب الحقوق غير المسيطرة علي انها معاملات مع أطراف خارج المجموعة . ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع الي الحقوق غير المسيطرة وذلك في قائمة الدخل . وينتج عن عمليات الشراء من الحقوق غير المسيطرة شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقتناة والقيمة الدفترية لصادفي الأصول للشركة التابعة .

٣/أ الشركات الشقيقة

هي الشركات التي يمتلكها البنك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و تمثل نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل الى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠٪ الى ٥٠٪ من حقوق التصويت.

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء أو أدوات حقوق ملكية مصدره أو التزامات تكبدها البنك أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

تتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة بالقوائم المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وفقاً لطريقة حقوق الملكية يتم إثبات الاستثمار في أى شركة شقيقة مبدئياً بالتكلفة، ثم يتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار لإثبات نصيب الشركة من أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها بعد الاقتناء، ويتم إثبات نصيب الشركة في أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها ضمن أرباح أو خسائر الشركة، ويتم خفض رصيد الاستثمار بقيمة توزيعات الأرباح التي يتم الحصول عليها من الشركة المستثمر .

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة ، وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبتت حق البنك في تحصيلها .

ب- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

ج - عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية المجمعة للبنك بالجنيه المصرى وهو عملة التعامل للبنك .
الدولار = ٤٨,٠٣٠٣ جم في نهاية يونيو ٢٠٢٤م والدولار = ٣٠,٨٩٣١ جم في نهاية ديسمبر ٢٠٢٣م.
تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية

د - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

، وتمسك حسابات البنك بالجنيه المصرى وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات والفروق الناتجة عن التقييم بالبنود التالية :

- صافي دخل المتاجرة (بالنسبة للأصول والالتزامات بغرض المتاجرة) .
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى (بالنسبة لباقي البنود).
- بنود الدخل الشامل الأخرى بحقوق الملكية بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى .

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغيير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد التوظيفات والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغيير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصرفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغيير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل) .

و - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبنوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، التوظيفات مع العملاء (مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء) ، وأصول مالية بالتكلفة المستهلكة ، وأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثمارات عند الاعتراف الأولي .

تصنيف الأصول المالية والالتزامات المالية :

يتم تصنيف الأصول المالية طبقاً لنموذج الأعمال الذي تدار به تلك الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

ويتم قياس الأصل المالي بالتكلفه المستهلكه إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر :

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل بهدف الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية .
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وعوائده على المبلغ الأصلي مستحق السداد.
- ويتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر فقط في حال استوفت الشرطين التاليين ولم تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:
- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية .
- ينشأ عن شرط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وعوائده على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

عند الاعتراف الأولي بالإستثمار في الاسهم غير المحتفظ بها للمتاجر ، يجوز للبنك أن يختار بلا رجعه قياس التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر ، يتم إجراء هذا الإختيار على أساس كل استثمار على حده.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. بالإضافة إلى ذلك عند الاعتراف الأولي يمكن للبنك أن يحدد بلا رجعه أصلاً مالياً يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفه المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في حال أن القيام بذلك سيلغي أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد تنشأ خلافاً لذلك.

تقييم نموذج العمل:

- يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة ، تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:
- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وألية عمل تلك السياسات من الناحية العملية وخصوصا لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات العوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول .
 - كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة البنك .
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر .
 - عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل ومع ذلك لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءا من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والعوائد:

لأغراض هذا التقييم يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي يتم تعريف العائد على أنه المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ومخاطر وتكاليف الائتمان الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والعائد فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

٣ - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، التوظيفات للعملاء (مشاركات ومراجحات ومضاربات للعملاء)، واستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ، واستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي .

١/٣ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .

لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولي كأداة تقييم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أي أداة مالية نقلاً إلى مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- وتشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة والمشتقات المالية.
- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزء من محفظة أدوات مالية محددة تضم أصولاً و التزامات مالية أخرى يتم إدارتها معاً وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.

٢/٣ مشاركات ومراجعات ومضاربات للعملاء

- تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :
- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
 - الأصول التي قام البنك بتبويبها على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف الأولي بها.
 - الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٣/٣ الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة

تمثل الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الآخر إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة باستثناء حالات الضرورة .

٤/٣ الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

تمثل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :

يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة والاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر .
يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .
يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر وبالتكلفة المستهلكة للاستثمارات بالتكلفة المستهلكة .

يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته عندما يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية . تم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها .

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعطن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة .

يقوم البنك بإعادة تويبب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر الذي يسرى عليه تعريف - المديونيات (سندات) نقلاً عن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر إلى مجموعة الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة - وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق وتتم إعادة التويبب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التويبب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي :

- في حالة الأصل المالي المعاد تويبيه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح والخسائر على مدار العمر المتبقي للاستثمار بالتكلفة المستهلكة بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي ، وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .

- في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .

إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر .

في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تويبب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمنتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المنتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترية للأصل في تاريخ التغير في التقدير .

- السياسة المالية المطبقة

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفه المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر. ويستند التصنيف بشكل عام الى نموذج الاعمال الذي تدار به الاصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

١- الأصول المالية بالتكلفه المستهلكة:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد.

البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في: وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية.

- أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة.

- أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.

٢- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج.

مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

٣- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة ، إدارة الاصول المالية على أساس القيمة العادلة ، تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع.

هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

وتتمثل خصائص نموذج الاعمال :

- هيكله مجموعه من الأنشطة مصممه لاستخراج مخرجات محده
- يمثل اطار كامل لنشاط محدد (مدخلات - أنشطة - مخرجات)
- يمكن ان يتضمن نموذج الاعمال الواحد نماذج اعمال فرعيه.

- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أوراق حكومية مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أوراق حكومية مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أوراق حكومية .

- أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة ، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة . ويتم الحصول على القيمة العادلة من أسعارها السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة ، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخضومة ونماذج تسعير الخيارات ، بحسب الأحوال . وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة ، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة .

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تويبب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى . ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أيأ مما يلي :

* تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).

* تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تنسب إلى أصل أو التزام معترف به ، أو تنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .

* تغطيات صافي الاستثمار في عملات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة . ويقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخل في معاملات التغطية المختلفة . ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى .

١- تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى . ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى " صافي الدخل من العائد " ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى " صافي دخل المتاجرة " .

ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى " صافي دخل المتاجرة " .

وإذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المستهلكة ، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار سنة حتى الاستحقاق . وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها .

٢- تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل " صافي دخل المتاجرة " .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات الى " صافي دخل المتاجرة " .

وعندما تستحق أو تباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية ، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المنتبأ بها . أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المنتبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور الى قائمة الدخل .

٣- تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار من تغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية ، بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية .

٤- المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ويتم الاعتراف في قائمة الدخل "صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد المشاركات والمضاربات والمراجحات والإيرادات المشابهة " أو " تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها . ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية ، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة الى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي . وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الانتماء المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف التوظيفات (المشاركات والمراجحات والمضاربات) بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة يتم إيقاف إثبات العائد الخاص بها كإيراد .

- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة عمليات التوظيف أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالتوظيفات أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملًا للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على التوظيفات إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه التوظيفات وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على التوظيف ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك لعملية التوظيف يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج التوظيفات المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأية جزء من التمويل أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين آخرين .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية . ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداة الخدمة وكذا كافة الشروط الواردة بالفقرة (١٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١١) . ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار السنة التي يتم أداء الخدمة فيها .

- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها وذلك عندما يتم إعلان هذه الأرباح بواسطة الجمعية العامة للجهة المستثمر فيها.

- اضمحلال الأصول

اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يطبق البنك منهجا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استنادا إلى التغيير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا

تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تنطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي والتي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا . بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا وتحسب العوائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان) خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زياده جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدة الحياة لتلك الأصول ولكن يستمر احتساب العوائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول ، خساره الائتمان المتوقعه على مدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعه الناتجة من جميع حالات الاخفاق الممكنه على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – اضمحلال قيمة الائتمان
تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر إئتمان متوقعة على مدى الحياة.

- السياسة المالية

يقوم البنك بمراجعة كافة أصوله الماليه فيما عدا الاصول الماليه التي يتم قياسها بالقيمه العادله من خلال الارباح والخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال في قيمتها كما هو موضح ادناه.
يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:
- المرحلة الاولى : الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر.
- المرحلة الثانية : الأصول المالية التي شهدت ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو تاريخ قيد التوظيفات، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.
- المرحلة الثالثة : الأصول المالية التي شهدت اضمحلالا في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الاصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

يتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر الاضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:
• يتم تصنيف الاداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي في المرحلة الاولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل ادارة مخاطر الائتمان بالبنك.
• اذا تم تحديد ان هناك زيادة جوهرية في خطر الائتمان منذ الاعتراف الاول ، يتم نقل الاداة المالية الى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة في هذه المرحلة.
• في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الاداة المالية فيتم نقلها للمرحلة الثالثة.
• يتم تصنيف الاصول المالية التي انشأها او اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاول بالمرحلة الثانية مباشرة، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على اساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

- الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان:

يعتبر البنك أن الاداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد.

- المعايير الكمية:

عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي للأداة من تاريخ المركز المالي مقارنة باحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي المتوقع عند الاعتراف الأولي وذلك وفقا لهيكل المخاطر المقبولة لدى البنك.

- المعايير النوعية:

تمويلات التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر

إذا واجه العميل واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:

- تقدم العميل بطلب لتحويل السداد قصير الأجل الى طويل الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للعميل.

- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب العميل.

- متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهرا السابقة.

- تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل.

تمويلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة :

- إذا كان العميل على قائمة المتابعة و/أو الأداة المالية واجهت واحداً أو أكثر من الأحداث التالية:
- زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية.
 - تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المادية أو الاقتصادية التي يعمل فيها العميل.
 - طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه العميل
 - تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية .
 - تغييرات اقتصادية مستقبلية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل
 - العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / التمويلات التجارية.

التوقف عن السداد:

تدرج تمويلات وتسهيلات المؤسسات والمشروعات والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتجزئة المصرفية ضمن المرحلة الثانية إذا كانت فترة عدم السداد تزيد عن (٣٠) يوم على الأكثر ووجود مستحقات تساوي أو تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة.

الترقي بين المراحل (١ ، ٢ ، ٣)

الترقي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى:

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد.

الترقي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية:

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية إلا بعد استيفاء كافة الشروط التالية:

استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.

سداد ٢٥% من ارصدة الأصل المالي المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنبية / المهمشة،

الانتظام في السداد لمدة ١٢ شهر .

- الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي ألت إليه وفاء لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة .

- الأصول غير الملموسة

١- الشهرة

تتمثل الشهرة الناتجة عن الاستحواذ على شركات تابعة أو دمجها في الزيادة في تكافة تجميع الاعمال عن حصة البنك في القيمة العادلة لأصول والتزامات المنشأة المستحوذ عليها بما في ذلك الالتزامات المحتملة القابلة للتحديد التي تفي بشروط الاعتراف وذلك في تاريخ الاستحواذ ، ويتم اختبار الشهرة سنوياً على أن يتم الخصم على قائمة الدخل بقيمة استهلاك الشهرة بواقع ٢٠ % سنوياً أو بالاضمحلال في قيمتها أيهما أكبر.

٢- برامج الحساب الآلي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق البرامج بالإضافة الى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة .
ويتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي الى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف الى تكلفة البرامج الأصلية .
ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاثة سنوات .

- الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مزارع المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.
ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً ، حسيماً يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل الى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها . ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في السنة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

لا يتم إهلاك الأراضي ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل الى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي :

المباني والإنشاءات	٥٠ سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	٥٠ سنة أو على فترة الإيجار إذا كانت أقل
أثاث مكاتب وخزائن	١٠ سنوات
آلات كتابة وحاسبة وأجهزة تكييف	٥ سنوات
وسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي / نظم آلية متكاملة	٥ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل مركز مالي ، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور الى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية .
وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل .

- اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي - باستثناء الشهرة - ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد .

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ولغرض تقدير الاضمحلال يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال الى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية

- الإجراءات

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

تعتبر كافة عقود للايجار التي يكون البنك طرفاً فيها عقود أيجار تشغيلي ويتم معالجتها كما يلي :

١- الاستئجار

يتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب عقود الايجار التشغيلي مخصوماً منه أية خصومات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

٢- التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالي وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار مخصوماً منه أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

- النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء وتتضمن النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأوراق حكومية .

- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انتفي الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى . ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب الساري – الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لتمويلات أو حسابات جارية مدينة مقدمة لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك .

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالي أيهما أعلى ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

- مزايا العاملين

بالنسبة لنظم الاشتراك المحدد فإنها عبارة عن لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بسداد اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة ولا يكون على البنك التزام قانوني أو حكومي لسداد مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن المشأة المتلقية لتلك الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لسداد مزايا العاملين الناتجة عن خدمتهم في الفترات الجارية والسابقة .

وبالنسبة لنظم الاشتراك المحدد يتم سداد اشتراكات الى لوائح تأمينية للمعاشات المقررة للعاملين بالقطاع الخاص على أساس تعاقد إجباري أو إختياري ولا ينشأ على البنك أى التزامات إضافية بخلاف الاشتراكات الواجب سدادها ، ويتم الاعتراف بالاشتراكات المستحقة لنظم الاشتراك المحدد ضمن مصروفات مزايا العاملين إذا قام العاملين بتقديم خدمة تعطيمهم الحق في تلك الاشتراكات .

- ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي بالإضافة الى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً لأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

- التمويل

يتم الاعتراف بالتمويلات التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على التمويل ، ويقاس التمويل لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة التمويل باستخدام طريقة العائد الفعلي .

- رأس المال

١- تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

٢- توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في السنة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون .

- أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك .

- أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغييرات في العرض المستخدم في العام الحالي .

- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة للأنشطة التي يزاولها إلي مخاطر مالية متنوعة وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعه من المخاطر مجتمعه معا ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد ولذا تقليل الآثار السلبية المحتملة علي الأداء المالي للبنك ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى. وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة الي سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية ، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية بالإضافة الي ذلك فإن إدارة المخاطر تعد مسؤولة عن لمراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

حوكمة إدارة المخاطر والمبادئ الخاصة بإدارة المخاطر

تقوم حوكمة إدارة المخاطر بالبنك على ما يلي:

- ١- تدخل إداري قوي في جميع مستويات المؤسسة بدءا من مجلس الإدارة ووصولاً إلى إدارة فرق العمل الميداني المسؤولة عن التشغيل.
 - ٢- إطار عمل محكم للإجراءات الداخلية والمبادئ الإرشادية.
 - ٣- مراقبة مستمرة من قبل خطوط الأعمال والوظائف المعاونة وكذلك من جانب هيئة مستقلة للرقابة على المخاطر والالتزام بتنفيذ القواعد والإجراءات.
- وتعتبر لجان المخاطر والمراجعة داخل مجلس الإدارة مسؤولة بشكل أكثر خصوصية عن فحص مدى توافق إطار العمل الداخلي بغية رصد المخاطر ومدى الالتزام بالقواعد.

فئات المخاطر :

- أ- خطر الائتمان : (بما في ذلك خطر البلد) يمثل خطر الخسائر الناجمة عن عجز عملاء البنك أو الجهات السيادية من مصدرى الأوراق المالية أو غيرهم من الأطراف عن الوفاء بالتزاماتهم المالية . وتتضمن أيضا مخاطر الائتمان مخاطر إحلال عقد محل عقد) خطر الاستبدال (المرتبطة بمعاملات السوق . كما قد يرتفع خطر الائتمان أيضا بسبب وجود مخاطر التركيز والتي تنشأ إما نتيجة منح تسهيلات ائتمانية كبيرة لعملاء منفردين أو بسبب الائتمان الممنوح لمجموعات من العملاء تتسم بمعدلات إخفاق مرتفعة.
- ب- خطر السوق : يمثل خطر الخسائر الناجمة عن التغير في أسعار السوق وأسعار العائد .
- ج- خطر التشغيل : (ويشمل المخاطر القانونية ومخاطر الالتزام والمخاطر المحاسبية والبيئية ومخاطر السمعة الخ) ويمثل الخطر الناجم عن الخسائر أو الغش أو إصدار بيانات مالية ومحاسبية غير دقيقة بسبب عدم ملائمة الإجراءات والنظم الداخلية أو الإخلال بها أو بسبب خطأ بشري أو أحداث خارجية علاوة على ذلك يمكن أن يأخذ خطر التشغيل شكل مخاطر الالتزام التي يقصد بها خطر تعرض البنك لعقوبات قانونية أو إدارية أو تأديبية أو خسائر مالية بسبب عدم الالتزام بالقواعد واللوائح ذات الصلة.
- د- خطر أسعار العائد وأسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك : يمثل المخاطر الناجمة عن الخسائر أو الانخفاض المتبقي في قيمة أصول البنك - سواء المدرجة بقائمة المركز المالي أو خارجها - والناشئة عن التغيرات في أسعار العائد أو أسعار الصرف . وتنشأ مخاطر أسعار العائد أو أسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك عن الأنشطة التجارية البنكية ومعاملات المركز الرئيسي (معاملات على أدوات حقوق الملكية والاستثمارات وإصدارات السندات) .
- هـ - خطر السيولة : يمثل المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وقت استحقاقها .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

ويقوم البنك بتخصيص موارد كبيرة لكي يتمكن من الاستمرار في تطبيق سياسة إدارة المخاطر على أنشطته ولكي يضمن التوافق التام بين إطار عمل إدارة المخاطر والمبادئ الأساسية التالية:
- الاستقلال التام لإدارة تقييم المخاطر عن أقسام التشغيل.
- تطبيق اتجاه ثابت لتقييم ورصد المخاطر في جميع أنحاء البنك.

وجدير بالذكر إن قسم المخاطر مستقل عن جميع كيانات البنك التشغيلية ويتبع مباشرة الإدارة العامة ويتمثل دوره في المساهمة في تطوير وزيادة ربحية البنك عن طريق التأكد من أن إطار عمل إدارة المخاطر المعمول به هو إطار فعال وقوي ويعمل بالقسم فر يق عمل متنوع ومتخصص في كيفية إدارة خطر الائتمان وخطر السوق من خلال آليات التشغيل.
وعلى وجه الخصوص فإن قسم المخاطر:

- يقوم بتوصيف واعتماد الأساليب المستخدمة لتحليل وتقييم واعتماد ومتابعة مخاطر الائتمان ومخاطر البلدان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل كما أنه يقوم بإجراء مراجعة دقيقة للاستراتيجيات التجارية في المجالات العالية الخطورة ويسعى بشكل دؤوب على تحسين التنبؤ بمثل هذه المخاطر وإدارتها.

- يساهم في إجراء تقييم مستقل عن طريق تحليل المعاملات التي تتضمن مخاطر ائتمان وعن طريق تقديم المشورة فيما يخص المعاملات التي يقترحها مديري المبيعات.

- يقوم بوضع إطار لكافة المخاطر التشغيلية للبنك.

ستقوم وحدة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية بتقييم وإدارة أنواع المخاطر الأخرى الأساسية وهي تحديدا مخاطر عدم توفر السيولة اللازمة والمخاطر المرتبطة باختلال توازن هيكل الميزانية العمومية (نتيجة تغيرات أسعار العائد أو أسعار الصرف أو نتيجة عدم توافر سيولة كافية) وكذلك تمويل البنك طويل الأجل ، وإدارة متطلبات رأس المال وهيكل رأس المال .
تختص إدارة الشؤون القانونية الداخلية بالبنك بإدارة المخاطر القانونية بينما تختص إدارة الالتزام بإدارة مخاطر الالتزام .

ويعتبر قسم المخاطر مسؤولا بشكل أساسي عن وضع منظومة فعالة للتعامل مع المخاطر وتحديد الأسس والسياسات اللازمة ، كما تشارك وحدة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية في هذه المسؤولية في بعض المجالات الخاصة .

وتتولى لجنة المخاطر بالبنك مهمة مراجعة ومناقشة الخطوات الأساسية لإدارة المخاطر البنكية الجوهرية وتجتمع ثلاثة أشهر على الأقل .
وأخيرا يقوم من فريق المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين بمراقبة مبادئ وإجراءات وبنية إدارة المخاطر بالبنك .

- خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك ، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر ، ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة التمويل التي ينشأ عنها التمويلات والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين ، كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالي مثل ارتباطات التمويلات ، وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة التوظيف والاستثمار وإدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره الى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

- قياس خطر الائتمان

التوظيفات والتسهيلات للعملاء

- لقياس خطر الائتمان المتعلق بالتوظيفات والتسهيلات للعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :
- * احتمالات الإخفاق (التأخر) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .
 - * المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default) .
 - * خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default) .

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالي (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح ٣/أ) .

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء . وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول الى تصنيف الجدارة الملائم وقد تم تقسيم عملاء البنك الى أربع فئات للجدارة ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر .

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر على سبيل المثال بالنسبة للتمويل يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية وبالنسبة للارتباطات يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة الى المبالغ الاخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخر إن حدث .

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر . ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين وأولوية المطالبة ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الاخرى .

أدوات الدين وأذون الخزانة والإذون الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان ويتم النظر الى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل .

- سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول .

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل عميل أو مجموعة عملاء ، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية . ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة الى ذلك . ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى العميل / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي عميل بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالي ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة . ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا .

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة العملاء والعملاء المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود التوظيف كلما كان ذلك مناسباً .

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان . ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة . ومن الأنواع الرئيسية لضمانات التوظيف والتسهيلات :

- * الرهن العقاري .
- * رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
- * رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالبا ما يكون التمويل على المدى الأطول للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان ولتخفيض خسارة الائتمان الى الحد الأدنى يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد التمويلات أو التسهيلات .

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف التوظيف والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأدون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية .

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة . ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة . ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد التمويل الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب . وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالتوظيف . وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من التمويل المباشر .

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح التوظيف أو الضمانات أو الاعتمادات المستندية ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل .

- سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة التمويل والاستثمار . وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة ، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم في الجدارة الائتمانية ولأغراض قواعد البنك المركزي المصري .

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير الى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، واستناداً الى المؤشرات التالية التي حددها البنك :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه عميل التوظيف أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية التمويل مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس العميل أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي لعميل التوظيف .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية لعميل التوظيف بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالي على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .

ويتم تكوين مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

- نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة الى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح ١/ ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد .

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري . وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (١/٢٨) الحركة على حساب احتياطي المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية .

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان :

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١٪	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١٪	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢٪	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢٪	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	٣٪	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥٪	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠٪	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠٪	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	١٠٠٪	٤	ديون غير منتظمة

- الاستحواذ على الضمانات

قام البنك خلال الفترة الحالية بالحصول على أصول بالاستحواذ على بعض الضمانات كما يلي :

القيمة الدفترية بالآلاف جنيه مصري	طبيعة الأصل
-	
-	
-	الإجمالي

يتم تبويب الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن بند الأصول الأخرى بالمركز المالي ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك عملياً .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

- تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر عمليات التوظيف و الاستثمار
القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر عمليات التوظيف و الاستثمار للبنك بالقيمة الدفترية ، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر السنة المالية الحالية وعند إعداد هذا الجدول تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك :

(بالآلاف جنيه مصري)

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

الإجمالي	دول أخرى	دول الخليج العربي	أوروبا	جمهورية مصر العربية	
١٢,٩٣٩,٤١٦	-	-	-	١٢,٩٣٩,٤١٦	مشاركات ومراجعات ومضاربات مع العملاء
					استثمارات مالية :
٣٨,٦٩١,١٦٨	٣,٢٢١,٦٦٤	٢,١٢٦,٣٠٩	٢,١٢٨,٣٤٢	٣١,٢١٤,٨٥٣	- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
٤٥٩,٩١٢	-	٢١٦,١٠٨	-	٢٤٣,٨٠٤	- بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر
٧٨,٣١٦,٥٢٩	٣٨٥,٣٢٣	٤,٩١٥,١٤٧	-	٧٣,٠١٦,٠٥٩	- بالتكلفة المستهلكة
٦,٦٤٢,٦٠٨	-	٤٧,١٦٠	-	٦,٥٩٥,٤٤٨	أصول أخرى
<u>١٣٧,٠٤٩,٦٣٣</u>	<u>٣,٦٠٦,٩٨٧</u>	<u>٧,٣٠٤,٧٢٤</u>	<u>٢,١٢٨,٣٤٢</u>	<u>١٢٤,٠٠٩,٥٨٠</u>	الإجمالي في نهاية الفترة
<u>١١٥,٧٣٠,٦٥١</u>	<u>١,٧٩٩,١٧٦</u>	<u>٤,٦٩٧,٨٣٣</u>	<u>١,٤٤٦,٣٢٥</u>	<u>١٠٧,٧٨٧,٣١٧</u>	الإجمالي في نهاية سنة المقارنة

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م

٩/ قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر عمليات التوظيف والاستثمار للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك :

(بالألف جنيه مصري)		٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م						
الإجمالي	أفراد	أنشطة أخرى	قطاع حكومي	بيع الجملة وتجارة التجزئة	نشاط عقاري	مؤسسات صناعية	مؤسسات مالية	
١٢٧,٩٣٩,٤١٦	٣,٢١٤,٩٣٣	٢,٥٩٦,٠٧٨	-	١,١٦١,٦٥٦	٨٤٥,٩٨٤	٤,٥٢٤,٧٦٢	٥٩٦,٠٠٣	مشاركات ومراجعات ومضاربات مع العملاء
								استثمارات مالية :
٣٨,٦٩١,١٦٨	-	٤,٧٧٦,٢٥٧	٢٥,٣٠٨,٥٥٣	٤٠٣,٢٠٦	٣,٤٥٨,٦٥٢	٤,٠٠٦,٠٥٠	٧٣٨,٤٥٠	- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٤٥٩,٩١٢	-	٤٥٩,٩١٢	-	-	-	-	-	- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٧٨,٣١٦,٥٢٩	-	٩٠,٤٩٨	٧٨,٢٢٦,٠٣١	-	-	-	-	- بالتكلفة المستيكة
٦,٦٤٢,٦٠٨	-	-	-	-	١,٧٧٤,١٨٥	-	٤,٨٦٨,٤٢٣	أصول أخرى
<u>١٣٧,٠٤٩,٦٣٣</u>	<u>٣,٢١٤,٩٣٣</u>	<u>٧,٩٢٢,٧٤٥</u>	<u>١٠٣,٥٣٤,٥٨٤</u>	<u>١,٥٦٤,٨٦٢</u>	<u>٦,٠٧٨,٨٢١</u>	<u>٨,٥٣٠,٨١٢</u>	<u>٦,٢٠٢,٨٧٦</u>	الإجمالي في نهاية الفترة
<u>١١٥,٧٣٠,٦٥١</u>	<u>٣,٠٤١,٩٠٩</u>	<u>٥,٦٦٦,٨٣٢</u>	<u>٨٨,٤٥٨,٣٣٥</u>	<u>١,٥٥٠,٧١٤</u>	<u>٥,٥٩٩,٨٤٩</u>	<u>٤,٦٤٧,٧٦١</u>	<u>٦,٧٦٥,٢٥١</u>	الإجمالي في نهاية سنة المقارنة

- خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق . وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية ، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية . ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق الى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة

- خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية . وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية الفترة المالية ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها :

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م

٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م						(بالألف جنيه مصري)
الأصول المالية	جنيه مصري	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	عملات أخرى	الإجمالي
نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية	٦,١٩٦,٣٦٤	٩,٩٢٥,٦٨٢	١٩٦,٢٢٦	٥٣,٣٠٩	١٣٤,٢٧٣	١٦,٥٠٥,٨٥٤
أرصدة لدى البنوك	١١,٠٦٣,٢٩٢	٤٢,٨٧٠,٢٧١	١,٩٣١,٦١٢	٣٧٩,٧٦٦	٣,٩١٨,٧٨٢	٦٠,١٦٣,٧٢٣
مشاركات و مرابحات ومضاربات مع العملاء استثمارات مالية :	٩,٩٠٠,١٥٤	٢,٨٣٦,٩٩٣	٢٠٢,٢٦٩	-	-	١٢,٩٣٩,٤١٦
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٢٦,٣٦٩,٩٤٤	١٠,٥٧٤,٧٩٢	١,٧٤٦,٤٣٢	-	-	٣٨,٦٩١,١٦٨
بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	٢٤٣,٨٠٤	-	-	-	٢١٦,١٠٨	٤٥٩,٩١٢
بالتكلفة المستهلكة	٢٧,٨٦٦,٢٦٦	٥٠,٤٥٠,٢٦٣	-	-	-	٧٨,٣١٦,٥٢٩
أصول مالية أخرى	٦,٣٦٧,٩٤٠	٢٧٤,١٩٧	٥,٦٢٤	١,٧١٣	(٦,٨٦٦)	٦,٦٤٢,٦٠٨
إجمالي الأصول المالية	٨٨,٠٠٧,٧٦٤	١١٦,٩٣٢,١٩٨	٤,٠٨٢,١٦٣	٤٣٤,٧٨٨	٤,٢٦٢,٢٩٧	٢١٣,٧١٩,٢١٠
الالتزامات المالية	جنيه مصري	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	عملات أخرى	الإجمالي
أرصدة مستحقة للبنوك	١,٤١٩,٧٠٩	٨,٩٩٦,٢٩٥	٧٧٦,٥١٤	١٢	-	١١,١٩٢,٥٣٠
الأوعية الادخارية	٧٤,٢٣٧,٩٣٧	٨٣,٠٠٤,٤٧٧	٣,٠٠٤,٣٧٠	٤٣١,٣٠٧	٤,٢٣٤,٨٣١	١٦٤,٩١٢,٩٢٢
التزامات مالية أخرى	٥,٤٣٥,١٠٢	١,١٩٨,٨٩٣	٩,٧٨٣	٤,٤٣١	٤٠,٥٩٣	٦,٦٨٨,٨٠٢
إجمالي الالتزامات المالية	٨١,٠٩٢,٧٤٨	٩٣,١٩٩,٦٦٥	٣,٧٩٠,٦٦٧	٤٣٥,٧٥٠	٤,٢٧٥,٤٢٤	١٨٢,٧٩٤,٢٥٤
صافي المركز المالي	٦,٩١٥,٠١٦	٢٣,٧٣٢,٥٣٣	٢٩١,٤٩٦	(٩٦٢)	(١٣,١٢٧)	٣٠,٩٢٤,٩٥٦
ارتباطات متعلقة بالتوظيف في نهاية سنة المقارنة	١,٤٧١,٥٣٧	٢,٢٨٧,٦٢٧	١١,١٨٤	-	١,٥٨٦	٣,٧٧١,٩٣٤
اجمالي الأصول المالية	٨٧,١٥٨,٧٧٣	٨٠,١٢١,٩٠٩	٣,٥٩٦,٠٩٣	٢٧٤,٨٥٤	٦,٨٠٧,٤٩١	١٧٤,٦٥٩,١٢٠
اجمالي الالتزامات المالية	٧٩,٨٠٥,١٩١	٦٥,٦٨١,٦٢٣	٣,٤٧٨,٣٩٢	٢٧٤,٨٥١	٦,٧٩٩,٥١٧	١٥٢,٠٣٩,٥٧٤
صافي المركز المالي	٧,٣٥٣,٥٨٢	١٤,٤٤٠,٢٨٦	١١٧,٧٠١	٣	٧,٩٧٤	٢٢,٦١٩,٥٤٦

مهام غرفة المعاملات الدولية (Dealing Room) :

- تقديم تقارير دورية عن حركة الأسواق المالية .
- تنفيذ توصيات لجنة الأصول والالتزامات التي تمت الموافقة عليها وعرض تقارير بمدى التقدم في تنفيذ تلك التوصيات .
- التنسيق مع وحدة إدارة الأصول والالتزامات فيما يتعلق بالتحوط الطبيعي ضد المخاطر التي قد تنشأ عن معاملات خاصة وبما يتفق مع السياسة والتوصيات المعتمدة للجنة إدارة الأصول والالتزامات .
- المسؤولية عن إدارة السيولة على المدى القصير .
- إعداد تقارير دورية بأى مستجدات عن موقف الأسواق وتوجيه النظر لأي اختناقات في السيولة .
- إبلاغ وحدة إدارة الأصول والالتزامات بالاحتياجات التمويلية لمعالجة فجوة السيولة
- * منظومة إدارة مخاطر هيكل سعر العائد

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

يتم تحديد وقياس هذا الخطر بمعرفة وحدة الأصول والالتزامات (ALMU) التابعة لقطاع الخزانة بالبنك ويتم تقييم المخاطر وحدودها والإجراءات التصحيحية الواجب القيام بها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات (ALCO) برئاسة رئيس البنك وعضوية المديرين التنفيذيين والمدير المالي ومديرو الإدارات التجارية ومدير شبكة الفروع والسكرتير العام ورئيس غرفة المعاملات الدولية وتقوم غرفة المعاملات الدولية بتنفيذ الإجراءات الضرورية التي تقرها لجنة الأصول والالتزامات لتصحيح الفجوات من خلال التعامل في الأسواق المالية وتعد الغرفة تقاريرها بما حدث من تطور وعرضها على وحدة الأصول والالتزامات ولجنة الأصول والالتزامات.

* مهام لجنة إدارة الأصول والالتزامات (ALCO)

- البت في الحدود المقبولة لأغراض تحليل الحساسية.
- مراجعة الافتراضات المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر والتحقق من صحتها واعتمادها.
- استعراض مخاطر وفجوات أسعار العائد وموقف الحساسية بالبنك والواردة بتقارير وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU).
- تقييم وتعديل واعتماد التوصيات المقترحة لتعديل الفجوات -إن وجدت- بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.

* مهام وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU)

- توثيق سياسة إدارة المخاطر كما تم إقرارها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات والحفاظ عليها.
- إعداد النماذج المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر والعمل على تطويرها باستمرار.
- إعداد تقارير بالقيم المعرضة للخطر وتطور تلك القيم على مدار الزمن وعرض تلك التقارير على لجنة إدارة الأصول والالتزامات.
- تقديم توصيات لتعديل الفجوات بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.
- متابعة تطبيق قرارات لجنة الأصول والالتزامات وإخطارها بمدى التقدم في تطبيق تلك القرارات.

- خطر تقلبات سعر العائد

ينعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة ، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك.

هدف البنك من إدارة خطر أسعار العائد :

يهدف البنك إلى تخفيض درجة تعرضه لمخاطر هيكل أسعار العائد إلى أقصى حد ممكن مع مراعاة أن تكون قيمه المخاطر المتبقية الناجمة عن أسعار العائد في حدود مستوى الحساسية المعتمد من لجنة الأصول والالتزامات. ويعرف مستوى الحساسية بأنه التغير في صافي القيمة الحالية لمراكز أسعار العائد الثابتة المستقبلية للبنك مقابل كل زيادة قدرها ١ % بمنحنى سعر العائد وتتم المتابعة الجدية لمدى التزام البنك بالحدود المطبقة .

ويخصص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب:

- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها . ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات عمليات التوظيف .

إدارة مخاطر السيولة

- تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الشؤون المالية بالبنك ما يلي :
- * يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند منحها للعملاء ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .
 - * الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسهيلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية .
 - * مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري .
 - * إدارة التركيز وبيان استحقاقات عمليات التوظيف .

هدف البنك من إدارة السيولة

يهدف البنك لتمويل أنشطته على أساس أفضل الأسعار الممكنة في ظل الظروف الطبيعية، ولضمان قدرته على الوفاء بالتزاماته في حالة حدوث أزمة. وسعياً نحو تحقيق هذه الغاية يتبنى البنك المبادئ الرئيسية التالية لإدارة السيولة :

- إدارة السيولة في المدى القصير وفقاً للإطار الرقابي.
- تنوع مصادر التمويل.
- الاحتفاظ بمجموعة من الأصول ذات سيولة عالية.

قياس ومتابعة هيكل مخاطر السيولة

- يتلخص إطار إدارة السيولة بالبنك في العمليات التالية :
- التقييم المنتظم لهيكل سيولة البنك وتطوره على مدار الزمن.
 - متابعة تنوع مصادر التمويل .
 - تقييم البنك لاحتياجات التمويل على أساس التوقعات الواردة في الموازنة التقديرية بغرض التخطيط لحلول ملائمة للتمويل .

يتم تحديد فجوات السيولة المتوقعة عن طريق حصر البنود التي تظهر بقائمة المركز المالي البنك وخارجها حسب نوع عملة وأجال الاستحقاق المتبقية لتلك البنود وتحدد تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات القائمة على أساس الشروط التعاقدية للمعاملات ونماذج أنماط سلوك العميل التاريخية (كما في حالة حسابات الاستثمار) وكذا الافتراضات التقليدية المتصلة ببعض بنود قائمة المركز المالي (كما في حالة حقوق المساهمين) .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم إدارة التوظيف المحلي أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات عمليات التوظيف ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الشؤون المالية بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات ، والمناطق الجغرافية ، والمصادر ، والمنتجات والأجال .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

- ادارة رأس المال

- تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة الى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي فيما يلي :
- الالتزام بالمتطلبات القانونية والاحكام الشرعية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك .
 - حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الاخرى التي تتعامل مع البنك .
 - الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥ مليار جنيه مصري حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٢,٥٠ % ، ويبلغ الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال بعد اضافة متطلبات الدعامة التحوطية والبنوك ذات الاهمية النظامية المحلية ١٢,٥٠ % وذلك من بداية يناير ٢٠١٩م .

يتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين :

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) ، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة ، واجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بالميزانية .

وقد تم إدراج صافي الأرباح المرحلية في الشريحة الأولى وذلك طبقاً لقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠١٧.

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لرصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين و التسهيلات الائتمانية المطلوبة في المرحلة الأولى بما لا يزيد عن ١,٢٥ % من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، و التوظيفات / الودائع المساندة التي تزيد أجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠ % من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجالها) و ٤٥ % من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية من الاستثمارات المالية في الشركات التابعة والشقيقة .

ويراعى عند حساب إجمالي بسط معدل كفاية رأس المال ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التحويلات - الودائع - المساندة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ٢٠٠ % مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به مع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج قائمة المركز المالي بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

تم إعداد معيار كفاية رأس المال طبقاً لمتطلبات بازل II بناءً على قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ والتي أصدرت في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية خلال السنتين الماضيتين

ويلاخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية الفترة / السنة المالية :

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٥,٦٧٧,٥٠٩	٥,٦٧٧,٥٠٩	الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي و الإضافي):
(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)	رأس المال المصدر والمدفوع
٢,٣٩٢,٩٢٣	٢,٨٠٧,٣٦٦	أسهم خزينة (-)
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣	الاحتياطيات " قانونى (عام) & رأسمالى "
٩,١٩٦,٢٥٨	١١,٤٨٣,٢١٦	احتياطى مخاطر العام
٢,١٧٦,٧٥١	٥,٥٩٥,٩٩١	الأرباح المحتجزة
٤,٩١٧	٥,٠٨٦	الأرباح السنوية
(١,٦٠٦,٧٨١)	(٢,٧٧١,٧١٥)	حقوق الأقلية
٣,٣٩٦,٨٥٩	٦,٣٣٩,٤٣٠	إجمالى الاستيعادات من رأس المال الأساسى المستمر Common Equity
٢١,٣٧٧,٦٩٧	٢٩,٢٧٦,١٤٤	إجمالى رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية
		إجمالى رأس المال الأساسى و الإضافى
		الشريحة الثانية (رأس المال المساند):
٧٦٠,٠٥٨	٧٤٦,٢٤١	٤٥٪ من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية فى الشركات التابعة والشقيقة
٤٤٦,٢١٣	٢٢٤,٢٠٠	رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين و التسهيلات الائتمانية المطلوبة فى المرحلة الأولى
١,٢٠٦,٢٧١	٩٧٠,٤٤١	إجمالى رأس المال المساند
٢٢,٥٨٣,٩٦٨	٣٠,٢٤٦,٥٨٥	إجمالى القاعدة الرأسمالية بعد الاستيعادات (إجمالى رأس المال)
		الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر:
٩٨,١٠١,٨٩٩	١٢٩,٣٦٠,٣٦٤	إجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل
% ٢٣,٠٢	% ٢٣,٣٨	إجمالى القاعدة الرأسمالية / إجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل

وافق البنك المركزى المصرى فى جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥م على التعليمات الرقابية لقياس الخاصة بالرافعة المالية مع إلزام البنوك بالحد الأدنى لتلك النسبة (٣٪) على أساس ربع سنوى وذلك على النحو التالى :

كنسبة استرشادية من نهاية سبتمبر ٢٠١٥م وحتى عام ٢٠١٧م.

كنسبة ملزمة اعتباراً من عام ٢٠١٨م .

كما أوجب عن الإفصاح عن النسبة ومكوناتها (بسطاً ومقاماً) بالقوائم المالية المنشورة أسوة بما يجرى عليه حالياً فيما يخص المعيار المعتمد على المخاطر (CAR) .

ويتكون بسط ومقام نسبة الرافعة المالية من الآتى :

مكونات البسط يتكون بسط النسبة من الشريحة الأولى لرأس المال (بعد الاستيعادات) المستخدمة فى بسط معيار كفاية رأس المال المعتمد على المخاطر (CAR) .

مكونات المقام يتكون مقام النسبة من كافة أصول البنك داخل وخارج الميزانية - وفقاً للقوائم المالية - وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك" .

النسبة يجب ألا تقل نسبة الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية (بعد الاستيعادات) الى إجمالى تعرضات البنك عن (٣٪) .

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢٩,٢٧٦,١٤٤	٢١,٣٧٧,٦٩٧	أولاً : بسط النسبة
		الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستيعادات
		ثانياً : مقام النسبة
٢١٣,٤١٥,٠٤١	١٧٥,٩٥٦,٥٠٢	إجمالى التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية
٧,٧١٨,٧٢٧	٦,١٩٦,٤٨٩	التعرضات خارج الميزانية
٢٢١,١٣٣,٧٦٨	١٨٢,١٥٢,٩٩١	إجمالى التعرضات داخل وخارج الميزانية
% ١٣,٢٤	% ١١,٧٤	نسبة الرافعة المالية %

- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة :

أ- خسائر الاضمحلال في مشاركات ومراجعات ومضاربات

يراجع البنك محفظة مشاركات ومراجعات ومضاربات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل ، ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الاضمحلال في قائمة الدخل ، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير الى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة المراجعات وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى المراجعة الواحدة في تلك المحفظة ، وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير الى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من عملاء التوظيف على السداد للبنك ، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك . عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية ، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر عمليات التوظيف و الاستثمار في وجود أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة . ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة .

ب- استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولاتخاذ هذا القرار يقوم البنك بتقييم النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة ، وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة إلى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر ، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند .

ج- القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب التقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب مثل النماذج لتحديد القيمة العادلة يتم اختبارها ومراجعتها دوريا بواسطة أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بأعدادها . وتعتمد نتائج التقييم العادلة الى حد ما على الخبرة .

د- أدوات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة :

يتم قياس الأصول المالية المبوبة كأصول مالية بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل ضمن بند " صافي الدخل من المتاجرة " كما يتم قياس أدوات الدين المبوبة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة بينود الدخل الشامل الآخر ضمن " احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية فيتم قياس الأسهم المقيدة ببورصة الأوراق المالية بالقيمة العادلة طبقا للأسعار المعلنة بالبورصة في تاريخ القوائم المالية " أما بالنسبة للأسهم غير المقيدة بالبورصة " فيما عدا الاستثمارات الاستراتيجية " فيتم تقييمها بإحدى الطرق الفنية المقبولة " طريقة التدفقات النقدية المخصومة ، طريقة مضاعفات القيمة " وإدراج فروق التقييم بقائمة الدخل الشامل ضمن " احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات الاستراتيجية فتعتبر التكلفة أو القيمة الاسمية بمثابة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

يقوم مصرفنا بالعمل وفقاً للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة بناء على مستويات المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

-المستوي الأول:

وتتمثل مدخلات المستوي الأول في الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لأصول أو التزامات مطابقة يستطيع البنك الوصول إليها في تاريخ القياس.

-المستوي الثاني:

وتتمثل مدخلات المستوي الثاني في كافة المدخلات بخلاف أسعار معن عنها ضمن المستوي الأول وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر.

-المستوي الثالث:

وتتمثل مدخلات المستوي الثالث في المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الالتزام.

- تمويلات وتسهيلات مع العملاء

تظهر التمويلات والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة .

- أرصدة لدى البنوك

تظهر أرصدة لدى البنوك بالصافي بعد خصم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة .

- أدوات دين بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات وتواريخ الاستحقاق الثابتة أو القابلة للتحديد كأدوات دين بالتكلفة المستهلكة " ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية " .

- الأوعية الادخارية وشهادات الإيداع

تظهر الأوعية الادخارية وشهادات الإيداع بالتكلفة .

٥ - التحليل القطاعي

- التحليل القطاعي للأنشطة

يتضمن النشاط القطاعي العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية وإدارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التي قد تختلف عن باقي الأنشطة الأخرى . ويتضمن التحليل القطاعي للعمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة فيما يلي :

المؤسسات الكبيرة ، والمتوسطة والصغيرة

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والحسابات جارية مدينة عمليات التوظيف و الاستثمار والمشتقات المالية .

الاستثمار

ويشمل أنشطة اندماج الشركات وشراء الاستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية .

الأفراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والإيداع والودائع والمرابحات الشخصية والمرابحات العقارية .

أنشطة أخرى

وتشمل الأعمال المصرفية الأخرى كإدارة الأموال .

وتتم المعاملات بين الأنشطة القطاعية وفقاً لدورة النشاط العادي للبنك وتتضمن الأصول والالتزامات الأصول والالتزامات التشغيلية كما تم عرضها في المركز المالي للبنك .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

٦ - صافي الدخل من العائد و المبيعات

٣٠ يونيو ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	
		عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات:
٥٣٣,٩٠٥	١,٠٥٤,٢٢٢	البنك المركزي المصري
٨٠٦,٠٨٣	١,٧١٨,١٥٣	البنوك الأخرى
٩٤٢,١٨٦	١,٣٠٥,١٣١	العملاء
٢,٢٨٢,١٧٤	٤,٠٧٧,٥٠٦	المجموع
٥,١٧١,٥٦١	٦,٢٨٩,٨١٩	عائد أدوات دين حكوميه
١٢٢,٨٦٤	٢٨٦,٦٩٥	عائد أدوات دين غير حكوميه
٧,٥٧٦,٥٩٩	١٠,٦٥٤,٠٢٠	إجمالي عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة
٢,٠٥٤,٧٥٢	٢,٩٥٢,١١٦	المبيعات
٩,٦٣١,٣٥١	١٣,٦٠٦,١٣٦	إجمالي عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات
		تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة وتكلفة المبيعات:
(١٣٩,٤٤٥)	(٧٠٥,١٩٢)	البنوك
(٤,٦٣٤,٦٧٤)	(٦,٢٩٩,٨٤٩)	العملاء
(٤,٧٧٤,١١٩)	(٧,٠٠٥,٠٤١)	إجمالي تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة
(١,٤٥٦,٣٣٢)	(١,٩٧٦,٠٩٣)	تكلفة المبيعات
(٦,٢٣٠,٤٥١)	(٨,٩٨١,١٣٤)	إجمالي تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة وتكلفة المبيعات
٣,٤٠٠,٩٠٠	٤,٦٢٥,٠٠٢	الصافي الدخل من العائد و المبيعات

٧ - إيرادات الأتعاب والعمولات

٣٠ يونيو ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	
٦١,٥٦٣	٥٢,١٧١	الأتعاب والعمولات المرتبطة بعمليات التوظيف والاستثمار
٧,٤٥٩	١١,٠٨٣	أتعاب خدمات تمويل المؤسسات
٢٢,٠٨٧	٥٣,٦٩٢	أتعاب أعمال الأمانة والحفظ
١٣٢,٥٩٧	١٨٢,٨٩٦	أتعاب أخرى
٢٢٣,٧٠٦	٢٩٩,٨٤٢	الأجمالي

٨ - توزيعات الأرباح

٣٠ يونيو ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	
١٧١,٨٤٧	٢١٤,٥٩٥	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
٧,٢٣٠	١٣,٦٩٣	بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر
١٧٩,٠٧٧	٢٢٨,٢٨٨	الأجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

٩ - صافي دخل المتاجرة

٣٠ يونيو ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	
		عمليات النقد الأجنبي
(٤٥,٩٢٣)	١٤٤,٢٥٩	أرباح (خسائر) التعامل في العملات الأجنبية
٤٣,٤٩٧	٣٥,٥٩٨	أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية بغرض المتاجرة
٣٧,٣٨٨	٢٩,٨٩٢	أرباح أدوات حقوق الملكية
<u>٣٤,٩٦٢</u>	<u>٢٠٩,٧٤٩</u>	الأجمالي

١٠ - (عبء) الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف و الاستثمار

٣٠ يونيو ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	
(٤,٢٣٠)	(٢,٠٤٨)	نقدية و ارصدة لدى البنك المركزي
(١,١٩٦)	(١,٧٧٠)	ارصدة لدى البنوك
(١٣,٣٩١)	(٩٧,٨٧٩)	ادوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
(١٨٦,٩٦٩)	(٦٢٥,٥٩٣)	ادوات دين بالتكلفة المستهلكة
(٢٧٢,٤١٩)	(٤٩٣,٤٤٤)	مشاركات و مرابحات و مضاربات مع العملاء
(٢,٢٦٢)	١,١٢٣	مشاركات و مرابحات و مضاربات مع البنوك
<u>(٤٨٠,٤٦٧)</u>	<u>(١,٢١٩,٦١١)</u>	الأجمالي

١١ - مصروفات إدارية

٣٠ يونيو ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	
		تكلفة العاملين
(٦٠٣,١٨٤)	(٦٩١,٨٧٧)	أجور و مرتبات
(١٥,٠٤١)	(١٧,٧٣٨)	تأمينات اجتماعية
		تكلفة المعاشات
(١٠,٠٦٠)	(٨,٥٣٦)	تكلفة نظم الاشتراكات المحددة
(٦٢٨,٢٨٥)	(٧١٨,١٥١)	إجمالي تكلفة العاملين
(١٣٩,٦٠٦)	(١٩٠,٥٩٠)	الإهلاك و الإستهلاك
(٤٤٩,٣٩٠)	(٥٧٣,٧١٥)	مصروفات إدارية أخرى
<u>(١,٢١٧,٢٨١)</u>	<u>(١,٤٨٢,٤٥٦)</u>	الأجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م

١٢ - إيرادات تشغيل أخرى

٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م بالآلاف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م بالآلاف جنيه مصري	
١,٥٢١,١٣٣	٤,٨٧٣,٣٦٢	أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملة الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة
٦,١٤٠	٦,٤٢٩	أرباح بيع ممتلكات ومعدات
(٩٨٦)	(٨٨٤)	(مصروف) إيجار تشغيلي
٩٢,٣١٤	١٠١,٨١٣	أخرى
(٦,٨٠٣)	٢,٨٣٥	رد (عبء) مخصصات أخرى
<u>١,٦١١,٧٩٨</u>	<u>٤,٩٨٣,٥٥٥</u>	الإجمالي

١٣ - (مصروفات) ضرائب الدخل

٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م بالآلاف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م بالآلاف جنيه مصري	
(٧٢٤,٦٨٧)	(٥٦٤,٥٦١)	ضرائب الدخل الحالية
(٩٥٨,٥٢٥)	(١,١٢٠,٨٣٢)	وتتمثل ضرائب الدخل الحالية في الآتي:
٢٣٣,٨٣٨	٥٥٦,٢٧١	ضرائب دخل جارية
(٧٢٤,٦٨٧)	(٥٦٤,٥٦١)	إيرادات ضريبية مؤجلة
		الإجمالي

وفيما يلي الموقف الضريبي:

أولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تمت التسوية النهائية مع المركز الضريبي لكبار الممولين وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٨ م.
- بالنسبة لعام ٢٠١٩ تمت المحاسبة والاتفاق مع المركز الضريبي لكبار الممولين، وجاري اجراء التسوية النهائية للحصول على مخالصة نهائية عن العام .
- بالنسبة للاعوام من ٢٠٢٠ م وحتى ٢٠٢٣ م: تم تقديم الاقرار الضريبي وسداد الضريبة المستحقة من واقعه في المواعيد المحددة قانونا، ولم يتم الفحص حتى تاريخه .

ثانياً : ضريبة المرتبات والأجور

- تمت التسوية والاتفاق مع المركز الضريبي لكبار الممولين، وتم اجراء التسوية النهائية وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠٢٠ م.
- بالنسبة للفترة من ٢٠٢١/١/١ م حتى ٢٠٢٤/٠٦/٣٠ م تم توريد الضريبة الشهرية المستحقة في الموعد المحدد قانونا، ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

ثالثاً : ضريبة الدمغة

- تمت التسوية والاتفاق مع المركز الضريبي لكبار الممولين، و تم اجراء التسوية النهائية وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠٢٠ م.
- بالنسبة للفترة من ٢٠٢١/١/١ م وحتى ٢٠٢٤/٠٦/٣٠ م تم تقديم الإقرار الضريبي الربع سنوي في ميعاده وسداد الضريبة المستحقة من واقعه، ولم يتم الفحص حتى تاريخه .

رابعاً : الضريبة العقارية

- تم سداد جميع الضرائب المستحقة على فروع ومقرات البنك حتى عام ٢٠٢٣ م ، وذلك وفقا للقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ والمعوم به من ٢٠١٣/٧/١ م .
- بالنسبة لعام ٢٠٢٤ م تم سداد قيمة الضرائب المستحقة عن العام والتي تم ارسال مطالبات بها من المأموريات المختصة.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

بالنسبة لشركات للبنك

- أولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية
يتم إعداد الإقرار الضريبي وسداد الضريبة من واقع تلك الإقرارات وتقديمه في المواعيد المحددة قانوناً.
ثانياً : ضريبة كسب العمل
• يتم توريد الضريبة الشهرية المستحقة وتقديمها في المواعيد المحددة قانوناً.
ثالثاً : ضريبة الدمغة
• يتم إعداد الإقرار الضريبي وسداد الضريبة من واقع تلك الإقرارات وتقديمه في المواعيد المحددة قانوناً.
رابعاً: الضريبة العقارية
• يتم إعداد الإقرار الضريبي وسداد الضريبة من واقع تلك الإقرارات وتقديمه في المواعيد المحددة قانوناً.
خامساً : ضريبة المبيعات و القيمة المضافة
• يتم إعداد الإقرار الضريبي وسداد الضريبة من واقع تلك الإقرارات وتقديمه في المواعيد المحددة قانوناً

١٤ - نصيب السهم في الربح

٣٠ يونيو ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	
٢,٩٤٣,٠٨٣	٦,٩٥٦,٥٨٧	صافي أرباح الفترة
(١١٠,٠٠٠)	(١٢١,٠٠٠)	حصة العاملين (تقديرية)
(١٢,٠٠٠)	(١٣,٠٠٠)	مكافأة مجلس الإدارة (تقديرية)
٢,٨٢١,٠٨٣	٦,٨٢٢,٥٨٧	
٦٠٧,٤٧١	٦٠٧,٤٧١	المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة
٤,٦٤٤	١١,٢٣١	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه)

١٥ - نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	
١,٨١٦,٣٠٣	٢,٢٤٤,٠٠٥	نقدية
١٠,٩٠١,٧٠٧	١٤,٣٢٨,٦٢٧	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي يخصم :
(٤١,٣٧١)	(٦٦,٧٧٨)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والإيرادات المقدمة
١٢,٦٧٦,٦٣٩	١٦,٥٠٥,٨٥٤	الأجمالي
٧,٠٥٦,٤٤٣	٧,٧٨٢,٥٦١	أرصدة بدون عائد
٥,٦٢٠,١٩٦	٨,٧٢٣,٢٩٣	أرصدة ذات عائد
١٢,٦٧٦,٦٣٩	١٦,٥٠٥,٨٥٤	الأجمالي

بنك فيصل الإسلامى المصرى (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

١٦ - أرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	
بالآلاف جنيه مصرى	بالآلاف جنيه مصرى	
٩٩٨,٤٩٠	١,٧٩٥,٠٦٢	حسابات جارية
٤٥,٣٨٤,٦٢١	٥٨,٥٦٢,٨٠٢	ودائع (مضاربات)
(١٢٤,٣٠٣)	(١٨١,٠٣٧)	يخصم : الإيرادات المقدمة
(٦,٩٧٨)	(١٣,١٠٤)	يخصم : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
٤٦,٢٥١,٨٣٠	٦٠,١٦٣,٧٢٣	الإجمالى
٤,٩٧٠,٩٣٩	٨,٠٣٧,٠٠٠	البنك المركزى بخلاف نسبة الإحتياطي الإلزامي
٣٤,٥٧٥,٥١٣	٤١,٨١٦,٠٢٢	بنوك محلية
٦,٧٠٥,٣٧٨	١٠,٣١٠,٧٠١	بنوك خارجية
٤٦,٢٥١,٨٣٠	٦٠,١٦٣,٧٢٣	الإجمالى
٣١٢,٩٠٤	٣٢٤,١٧٦	أرصدة بدون عائد
٤٥,٩٣٨,٩٢٦	٥٩,٨٣٩,٥٤٧	أرصدة ذات عائد
٤٦,٢٥١,٨٣٠	٦٠,١٦٣,٧٢٣	الإجمالى
٤٥,٩٣٨,٩٤٦	٥٩,٨٣٩,٥٦٥	أرصدة متداولة
٣١٢,٨٨٤	٣٢٤,١٥٨	أرصدة غير متداولة
٤٦,٢٥١,٨٣٠	٦٠,١٦٣,٧٢٣	الإجمالى

١٧ - مخزون

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	
بالآلاف جنيه مصرى	بالآلاف جنيه مصرى	
٥٤٤,١٥٢	٤٢٥,٣٦١	مخزون خامات
٤٠٧,٦٧٨	٥٦٧,٣٤٥	مخزون مستلزمات إنتاج وقطع غيار ووقود
٢٣٤,١٢٠	٣٥٧,٦٣٤	مخزون انتاج تام
٨٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	مخزون عقارى
(١١,٣٤٩)	(١١,٣٤٦)	فروق تقييم ومخصص اضمحلال مخزون
١,٩٧٤,٦٠١	٢,١٣٨,٩٩٤	الإجمالى

١٨ - عملاء وأوراق قبض بالصفى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	
بالآلاف جنيه مصرى	بالآلاف جنيه مصرى	
٣٨٠,٥٤٣	٣٩٦,١١٧	عملاء
١٢١,٣٨٩	١٦٩,٢١٦	أوراق قبض
٤٣٠,٤٢٧	٤٤٨,٠٥٩	شيكات برسم تحصيل
٤٢,٨٧٩	٨٤,٣٢٩	عملاء ضمان كمبيالات معززة
٩٧٥,٢٣٨	١,٠٩٧,٧٢١	الإجمالى
(٣٥,٤٩٨)	(٤٠,٩٧٥)	يخصم :
٩٣٩,٧٤٠	١,٠٥٦,٧٤٦	مخصص اضمحلال العملاء
		الصفى

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

١٩/أ - مشاركات ومراجعات ومضاربات مع البنوك

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	
بـالألف جنيه مصري	بـالألف جنيه مصري	
-	٦٥,٦٠٩	اجمالي المشاركات و المضاربات والمراجعات مع البنوك
-	(٨٦١)	يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال
-	٦٤,٧٤٨	الإجمالي
		يوضح الجدول التالي تصنيف المحفظة ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة :
٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	
	(بـالألف جنيه مصري)	

مرحلة (١)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	مرحلة (١)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
-	-	٦٥,٦٠٩	(٨٦١)
-	-	٦٥,٦٠٩	(٨٦١)
			الإجمالي

١٩/ب - مشاركات ومراجعات ومضاربات مع العملاء

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	
بـالألف جنيه مصري	بـالألف جنيه مصري	
٥٦١,٩٩١	٥٧٨,٤٧٧	تجزئة
٤٣٨,٨٩٥	٤٠٩,٦٧٩	سيارات
٢,٣٢٧,٩٤٩	٢,٢٩٦,٧٤٦	سلع معمرة و اخرى
٣,٣٢٨,٨٣٥	٣,٢٨٤,٩٠٢	عقارية
		اجمالي (١)
١٢,١١٣,٦٨٧	١٠,٩١٦,٣٢٣	مؤسسات شاملا المراجعات الصغيرة للأنشطة الاقتصادية
٨٨١,٤٣٤	٩٩٩,٣١٣	شركات كبيرة و متوسطة
٤,٣٨٢	٤,٠٨٠	شركات صغيرة
١٢,٩٩٩,٥٠٣	١١,٩١٩,٧١٦	شركات متناهية الصغر
		اجمالي (٢)
١٦,٣٢٨,٣٣٨	١٥,٢٠٤,٦١٨	اجمالي المشاركات و المضاربات و المراجعات للعملاء (٢+١)
(١,٥٠٥,٧٢١)	(١,٤٧٦,٦٨٠)	يخصم : الإيرادات المقدمة
(١,٨٨٣,٢٠١)	(١,٠٧٩,٥٩٢)	يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال
١٢,٩٣٩,٤١٦	١٢,٦٤٨,٣٤٦	الإجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م

١٩/ب - مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء (تابع)

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للمشاركات والمرابحات والمضاربات مع العملاء وفقاً للأنواع :
٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م (بالآلاف جنيه مصري)

الاجمالي	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	افراد فقط	
١,٠٧٩,٥٩٢	١,٠٢٠,٣٦٥	٥٩,٢٢٧	الرصيد أول الفترة
٧٠٢,١٢٤	٥٨٣,٣٤٢	١١٨,٧٨٢	عبء الاضمحلال خلال الفترة
(٢٠,٣٣٤)	(٢٠,٢٨٥)	(٤٩)	مبالغ تم إعدامها خلال الفترة
(٢٠٨,٦٨٠)	(٢٠٨,١٤٤)	(٥٣٦)	مخصص انتفي الغرض منه
٣٣٠,٤٩٩	٣٣٠,٤٩٩	-	فروق ترجمة عملات أجنبية
<u>١,٨٨٣,٢٠١</u>	<u>١,٧٠٥,٧٧٧</u>	<u>١٧٧,٤٢٤</u>	الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م (بالآلاف جنيه مصري)

الاجمالي	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	افراد فقط	
٥٩١,٥٣٣	٥٦١,٥٦٧	٢٩,٩٦٦	الرصيد أول السنة
٨٢٦,٨٦٠	٧٧٠,١٧٤	٥٦,٦٨٦	عبء الاضمحلال خلال السنة
(٤٢,٧٨٦)	(٤٢,٣٩٤)	(٣٩٢)	مبالغ تم إعدامها خلال السنة
(٣٢٦,١٣٩)	(٢٩٩,١٠٦)	(٢٧,٠٣٣)	مخصص انتفي الغرض منه
٣٠,١٢٤	٣٠,١٢٤	-	فروق ترجمة عملات أجنبية
<u>١,٠٧٩,٥٩٢</u>	<u>١,٠٢٠,٣٦٥</u>	<u>٥٩,٢٢٧</u>	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م

٢٠ - استثمارات مالية

٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م بالآلاف جنيه مصري	
		٢٠/أ - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر أدوات دين مدرجة في سوق الأوراق المالية - بالقيمة العادلة : أذون خزانة أدوات دين اخرى أدوات حقوق ملكية - بالقيمة العادلة : - مدرجة في سوق الأوراق المالية - غير مدرجة في سوق الأوراق المالية وثائق صناديق استثمار : - وثائق صناديق استثمار
٢٤,٣٣٠,٨١٨	٢٦,١٩٦,١٤٤	
٣,٣٢٧,٧٨٠	٣,٠٢٨,٨٩٥	
٩٠٨,٨٤٩	١,١٣٥,٣١٧	
٥,٠١٧,٥٩٩	٢,٩٥١,٢٥٨	
٥,١٠٦,١٢٢	٣,٣٩٢,٩٧٠	
٣٨,٦٩١,١٦٨	٣٦,٧٠٤,٥٨٤	إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (١)
		٢٠/ب - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر أدوات حقوق ملكية - بالقيمة العادلة : - مدرجة في سوق الأوراق المالية وثائق صناديق استثمار
٤٥١,٧٦١	٣٧٤,٨٩١	
٨,١٥١	٨٨,٣٦٤	
٤٥٩,٩١٢	٤٦٣,٢٥٥	إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر (٢)
		٢٠/ج - استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة أدوات دين : - مدرجة في سوق الأوراق المالية أذون الخزانة عوائد لم تستحق بعد مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
٣٠,١٠٨,١٥٦	١٩,٧٧٨,٠٨٦	
(٨٣٦,٤٢٣)	(٤٩٠,٠٠٠)	
(٣٦٢,٧٩٥)	(١٥٧,٠٩٢)	
٢٨,٩٠٨,٩٣٨	١٩,١٣٠,٩٩٤	إجمالي (أ)
٥٠,٢٠٦,١٣٢	٤٠,٨٨٢,٠٣٣	- أدوات دين اخرى
(٧٩٨,٥٤١)	(١٦٥,٣٥٥)	- مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
٤٩,٤٠٧,٥٩١	٤٠,٧١٦,٦٧٨	إجمالي (ب)
٧٨,٣١٦,٥٢٩	٥٩,٨٤٧,٦٧٢	إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (أ + ب) (٣)
١١٧,٤٦٧,٦٠٩	٩٧,٠١٥,٥١١	إجمالي استثمارات مالية (١+٢+٣)

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

٢٠ - استثمارات مالية (تابع)

وفيما يلي تحليل أذون خزانة بكل محفظة مالية :

وتتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	
٨,٢٤٠,٤٥٧	١٢,٢١٥,٢٦٢	أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم
٩,٩٢٩,٧٤١	٦,٧٣٠,٧٠٢	أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم
٥,٧١٢,٠١٤	٥,٨١١,١٦٠	أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم
٢,٨٥٠,٩٧٣	٣,٦٧٥,٢٢٠	أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم
(٣٦,٢١٩)	(٣٧,٧٩٤)	عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء
(٢,٣٦٦,١٤٨)	(٢,١٩٨,٤٠٦)	عوائد لم تستحق بعد
<u>٢٤,٣٣٠,٨١٨</u>	<u>٢٦,١٩٦,١٤٤</u>	إجمالي

وتتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة :

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	
-	٥٦٢,٥٧٨	أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم
٢٣٣,٣٠٩	-	أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم
٢٩,٨٧٤,٨٤٧	١٩,٢١٥,٥٠٨	أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم
(٨٣٦,٤٢٣)	(٤٩٠,٠٠٠)	عوائد لم تستحق بعد
(٣٦٢,٧٩٥)	(١٥٧,٠٩٢)	مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
<u>٢٨,٩٠٨,٩٣٨</u>	<u>١٩,١٣٠,٩٩٤</u>	إجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م

د/٢٠ - استثمارات في شركات شقيقة

- بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات الشقيقة كما يلي :

٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م

نسبة المساهمة	القيمة الدفترية	أرباح / (خسائر) الشركة	إيرادات الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة	
	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري		
%٢٤,٣٠	٢٨٩,٤٣١	٨٩,٨٦٧	٣٤٣,٣٦٧	٢٦٢,٠٢٠	١,٢٣٩,٩٩٢	مصر	مستشفى مصر الدولي
%٣٢,٧٥	٢٩٤,٢٧٣	١١٥,٤١٢	١٨١,٢٨٣	١٤١,٩٢٧	٨٨٥,٩٦١	مصر	المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات
%٢٥,٠٠	-	(١٩١)	٦	١,٦٣٥	٦٥٣	مصر	عربية للوساطة في التأمين
%٤٠,٠٠	٢٤٩	٣	٨٨٣	١٠٥	٧٥٥	مصر	العربية لأعمال التطهير " أرايس "
%٤٨,٥٧	٢,٤٨٧	٦٦٨	٢,٥٩١	٢,٩٩٧	٧,٦١٢	مصر	الجيزة للبيوت والصناعات الكيماوية *
%٢٥,٥١	١٨,٧١٣	(٤٣,٥٣٢)	٥,٤٦٣	٣,٥٥٤,٩٥٤	٣,٣١٠,٨٠٣	مصر	ارضك للتنمية و الاستثمار العقاري
	٦٠٥,١٥٣						الإجمالي

* في الفترة اللاحقة تم بيع نصيب البنك في شركة الجيزة للبيوت والصناعات الكيماوية طبقاً لقرار مجلس ادارة البنك بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠٢٤ م .

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م

نسبة المساهمة	القيمة الدفترية	أرباح / (خسائر) الشركة	إيرادات الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة	
	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري		
%٢٤,٣٠	٢٥١,٩٩٧	٢٠٩,٢٩١	١,٠٧٧,٨١١	٢٥٠,٢٥١	١,١٣٨,٦٨٢	مصر	مستشفى مصر الدولي
%٣٢,٧٥	٢٣٤,١٩٣	٥٥,٣٩٨	٧٦,٩٦٥	٢,٣١٥,٤٨٥	٣,١٢٢,٣٣٥	مصر	المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات
%٢٥,٠٠	-	(١٩١)	٦	١,٦٣٥	٦٥٣	مصر	عربية للوساطة في التأمين
%٤٠,٠٠	٦٤,٧٩٧	(١٦,١٠٢)	٢٣٣,٨٨٢	١,٧٩٢,٤٢٥	١,٧٨٨,٥٧٤	مصر	أشجار سيتى للتنمية والتطوير
%٢٥,٥١	١٨,٧١٤	(١٤٩,٧٦٠)	٦,٠٣٤	٢,٦١٢,٤٩٣	٢,٤٧٤,٤٣٤	مصر	ارضك للتنمية و الاستثمار العقاري
%٤٠,٠٠	٢٤٩	٧	٦١٢	١٠٢	٧٤٤	مصر	العربية لأعمال التطهير " أرايس "
%٤٨,٥٧	٢,١٢٨	٦٥٥	٥,٨٠٩	٤,٢٩٦	٨,٥١٩	مصر	الجيزة للبيوت والصناعات الكيماوية
	٥٧٢,٠٧٨						الإجمالي

- تم إدراج الأرصدة من آخر قوائم مالية متاحة .

هـ/٢٠ - أرباح الاستثمارات المالية

٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري
٨٥,٠٦٤	٩٧,٨٩١
٨٥,٠٦٤	٩٧,٨٩١

ارباح استثمارات في شركات شقيقة
الإجمالي

بنك فيصل الإسلامى المصرى (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م

٢١ - أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م	
بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	
١,٦٢٩,٨٥٩	١,٩٤١,٢١٥	الإيرادات المستحقة
١٥٢,٤٣٦	٣٦٧,٠٢٧	المصرفات المقدمة
١٢٩,١٣٤	١٠١,٨١٣	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
٢,٠٣٦,٣٢٨	١,٩٤٥,٦٣٥	الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون *
٤١,٨٤١	١٣٤,٤٩٧	التأمينات والعهد
٣٨	٢٥	القرض الحسن
١,١٢٥,٩١٠	١,٣٩٨,٤٦٨	مشروعات تحت التنفيذ **
٧٤٩,١٣٠	٦٩١,٠١٤	أخرى
١٣٧,٣٧٠	١٠٣,٠٩٤	مسدد تحت حساب الضرائب
<u>٦,٠٠٢,٠٤٦</u>	<u>٦,٦٨٢,٧٨٨</u>	الإجمالي

* تتمثل في وحدات سكنية وإدارية وأراضى تم الاستحواذ عليها مقابل تسوية مديونية بعض عملاء التوظيف ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك ممكناً ، ويتم إخطار البنك المركزى المصرى بموقف تلك الأصول في نهاية كل شهر وفقاً لمتطلبات المادة ٨٧ من القانون ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ م .

** فيما يلي مكونات بند مشروعات تحت التنفيذ :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م	
بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	
١,٠١٦,٨٨٦	١,٠٨٨,٧٢٤	فروع تحت التأسيس
١٠٩,٠٢٤	٣٠٩,٧٤٤	انفاق استثمارى
<u>١,١٢٥,٩١٠</u>	<u>١,٣٩٨,٤٦٨</u>	الإجمالي

٢٢ - أصول غير ملموسة (تتمثل في أنظمة آلية وبرامج حاسب ألي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م	
بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	
١٩٣,٣٩٧	٢٥٨,٩٠٧	صافي القيمة الدفترية اول السنة
١٩١,٧٩٠	١٥٩,٢٩٩	اضافات
(١٢٦,٢٨٠)	(٨٤,٧٤٠)	استهلاك
<u>٢٥٨,٩٠٧</u>	<u>٣٣٣,٤٦٦</u>	صافي القيمة الدفترية آخرالفترة / السنة

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م

٢٣ - أصول ثابتة

الإجمالي	أخرى	آلات ومعدات	تصنيفات أصول مستأجرة	أراضي وإنشاءات ومرافق	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٣,٦٦٧,٣٥٩	٥٢٦,٤٥١	١,١٢٩,٠٣٣	٣٣,٢٦١	١,٩٧٨,٦١٤	الرصيد في ٢٠٢٣/٠١/١
(١,٢٩٢,٣٨٥)	(٣٠٦,٥١١)	(٧٠٢,٨٧٢)	(١١,١٩٤)	(٢٧١,٨٠٨)	التكلفة
٢,٣٧٤,٩٧٤	٢١٩,٩٤٠	٤٢٦,١٦١	٢٢,٠٦٧	١,٧٠٦,٨٠٦	مجمع الإهلاك
٢,٣٧٤,٩٧٤	٢١٩,٩٤٠	٤٢٦,١٦١	٢٢,٠٦٧	١,٧٠٦,٨٠٦	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٣/١/١
٤٦٠,٤٧٣	٩٨,٢٨٣	١٧٥,٢١٨	٤١,٣٤٨	١٤٥,٦٢٤	الرصيد في ٢٠٢٣/١/١
(٥٦,١٣٥)	(١,١٠٧)	(٣٨,٦٥٩)	٥٧٧	(١٦,٩٤٦)	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٣/١/١
(٢٢٤,٣١٠)	(٧٥,٩٢٩)	(١١٣,٤٧١)	(٤,٥١١)	(٣٠,١٩٩)	إضافات
٢٨,٩٠٧	١,٢٠٣	٢٢,٢٧٦	(٦٠٧)	٦,٠٣٥	استيعادات
٢,٥٨٣,٩٠٩	٢٤٢,٣٩٠	٤٧١,٥٢٥	٥٨,٦٧٤	١,٨١١,٣٢٠	إهلاك السنة
٢,٥٨٣,٩٠٩	٢٤٢,٣٩٠	٤٧١,٥٢٥	٥٨,٦٧٤	١,٨١١,٣٢٠	إهلاك مستبعد
٤,٠٧١,٦٩٧	٦٢٣,٦٢٧	١,٢٦٥,٥٩٢	٧٥,١٨٦	٢,١٠٧,٢٩٢	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٣/١٢/٣١
(١,٤٨٧,٧٨٨)	(٣٨١,٣٣٧)	(٧٩٤,٠٦٧)	(١٦,٥١٢)	(٢٩٥,٩٧٢)	الرصيد في ٢٠٢٤/١/١
٢,٥٨٣,٩٠٩	٢٤٢,٣٩٠	٤٧١,٥٢٥	٥٨,٦٧٤	١,٨١١,٣٢٠	التكلفة
٢,٥٨٣,٩٠٩	٢٤٢,٣٩٠	٤٧١,٥٢٥	٥٨,٦٧٤	١,٨١١,٣٢٠	مجمع الإهلاك
٢٧٤,٤١١	٢٧,٣٥١	٢٠٠,١١٩	١٤,٤٩٤	٣٢,٤٤٧	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/١/١
(٨,٧٩٤)	(١,٧١٩)	(٥,٦٩٣)	-	(١,٣٨٢)	الرصيد في ٢٠٢٤/١/١
(١٠٥,٧٢٥)	(٣٨,١٧٦)	(٤٧,٦٢٤)	(٣,٦٣٩)	(١٦,٣٨٦)	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/١/١
٨,٢٤٦	٢,١٩٢	٥,٧٠٤	-	٣٥٠	إضافات
-	٩	-	(٩)	-	استيعادات
٢,٧٥٢,٠٤٧	٢٣٢,١٤٧	٦٢٤,٠٣١	٦٩,٥٢٠	١,٨٢٦,٣٤٩	إهلاك الفترة
٢,٧٥٢,٠٤٧	٢٣٢,١٤٧	٦٢٤,٠٣١	٦٩,٥٢٠	١,٨٢٦,٣٤٩	إهلاك مستبعد
٤,٣٣٧,٣١٤	٦٤٩,٢٥٩	١,٤٦٠,٠١٨	٨٩,٦٨٠	٢,١٣٨,٣٥٧	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/٦/٣٠
(١,٥٨٥,٢١٧)	(٤١٧,١١٢)	(٨٣٥,٩٨٧)	(٢٠,١٦٠)	(٣١٢,٠٠٨)	الرصيد في ٢٠٢٤/٠١/١
٢,٧٥٢,٠٤٧	٢٣٢,١٤٧	٦٢٤,٠٣١	٦٩,٥٢٠	١,٨٢٦,٣٤٩	التكلفة
٢,٧٥٢,٠٤٧	٢٣٢,١٤٧	٦٢٤,٠٣١	٦٩,٥٢٠	١,٨٢٦,٣٤٩	مجمع الإهلاك
٤,٣٣٧,٣١٤	٦٤٩,٢٥٩	١,٤٦٠,٠١٨	٨٩,٦٨٠	٢,١٣٨,٣٥٧	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/٦/٣٠
(١,٥٨٥,٢١٧)	(٤١٧,١١٢)	(٨٣٥,٩٨٧)	(٢٠,١٦٠)	(٣١٢,٠٠٨)	الرصيد في ٢٠٢٤/٠١/١
٢,٧٥٢,٠٤٧	٢٣٢,١٤٧	٦٢٤,٠٣١	٦٩,٥٢٠	١,٨٢٦,٣٤٩	التكلفة
٢,٧٥٢,٠٤٧	٢٣٢,١٤٧	٦٢٤,٠٣١	٦٩,٥٢٠	١,٨٢٦,٣٤٩	مجمع الإهلاك

٢٤ - إستثمارات عقارية

الأجمالي	المباني	الأراضي	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٢٩,٧٠١	١١,٣٠١	١٨,٤٠٠	الرصيد في ٢٠٢٣/١/١
١٣٣	١٣٣	-	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٣/١/١
(٢٤٨)	(٢٤٨)	-	الإضافات
٢٩,٥٨٦	١١,١٨٦	١٨,٤٠٠	إهلاك السنة
٢٩,٥٨٦	١١,١٨٦	١٨,٤٠٠	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
٣٠,٩١٢	١٢,٥١٢	١٨,٤٠٠	التكلفة
(١,٣٢٦)	(١,٣٢٦)	-	مجمع الإهلاك
٢٩,٥٨٦	١١,١٨٦	١٨,٤٠٠	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣
٢٩,٥٨٦	١١,١٨٦	١٨,٤٠٠	الرصيد في ٢٠٢٤/١/١
-	-	-	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢٤/١/١
(١٢٥)	(١٢٥)	-	الإضافات
٢٩,٤٦١	١١,٠٦١	١٨,٤٠٠	إهلاك الفترة
٢٩,٤٦١	١١,٠٦١	١٨,٤٠٠	صافي القيمة الدفترية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤
٣٠,٩١٢	١٢,٥١٢	١٨,٤٠٠	التكلفة
(١,٤٥١)	(١,٤٥١)	-	مجمع الإهلاك
٢٩,٤٦١	١١,٠٦١	١٨,٤٠٠	صافي القيمة الدفترية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م

٢٥ - أرصدة مستحقة للبنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	حسابات جارية
١,٦١٨,٥٧٠	١,٧٦٠,١٢٢	ودائع
١٤,٦٦١,٤٢٠	٩,٤٣٢,٤٠٨	الأجمالي
١٦,٢٧٩,٩٩٠	١١,١٩٢,٥٣٠	بنوك محلية
٢,٣٥٨,٩٥٦	٣,٠٣٩,٤٣٣	بنوك خارجية
١٣,٩٢١,٠٣٤	٨,١٥٣,٠٩٧	الأجمالي
١٦,٢٧٩,٩٩٠	١١,١٩٢,٥٣٠	أرصدة بدون عائد
٢٠٤,٧٧١	١٦٣,٩٣٧	أرصدة ذات عائد متغير
١٤,٦٦١,٤٢٠	٩,٤٣٢,٤٠٨	أرصدة ذات عائد ثابت
١,٤١٣,٧٩٩	١,٥٩٦,١٨٥	الأجمالي
١٦,٢٧٩,٩٩٠	١١,١٩٢,٥٣٠	

٢٦ - الأوعية الادخارية و شهادات الادخار

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	حسابات تحت الطلب
١١,٤١٥,٩٢٩	١٦,١٣٦,٢٢٠	حسابات لأجل وبإخطار
٧١,٦٨١,٣٣٠	١٠٢,١٠١,٢٠٢	شهادات ادخار
٤٥,٦٣٣,٢٩٤	٤٦,٣٤٦,٤٤٨	الحسابات الأخرى *
١,٤٧١,٢٢٧	٣٢٩,٠٥٢	الأجمالي
١٣٠,٢٠١,٧٨٠	١٦٤,٩١٢,٩٢٢	حسابات مؤسسات
٤,٦٣٦,٧٥٢	٤,١٩٩,٣٨٢	حسابات أفراد
١٢٥,٥٦٥,٠٢٨	١٦٠,٧١٣,٥٤٠	الأجمالي
١٣٠,٢٠١,٧٨٠	١٦٤,٩١٢,٩٢٢	أرصدة بدون عائد
١٢,٨٨٧,١٥٦	١٦,٤٦٥,٢٧٢	أرصدة ذات عائد متغير
١١٧,٣١٤,٦٢٤	١٤٨,٤٤٧,٦٥٠	الأجمالي
١٣٠,٢٠١,٧٨٠	١٦٤,٩١٢,٩٢٢	

* تتضمن الحسابات الأخرى في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ مبلغ -- ألف جنيه مقابل ٣,٠٨٩ ألف جنيه مصري في تاريخ المقارنة ، تمثل ضمان لارتباطات غير قابلة للإلغاء خاصة باعتمادات مستنديه - استيراد وتصدير والقيمة العادلة لتلك الودائع هي تقريبا قيمتها الحالية .

٢٧ - التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	عوائد مستحقة
٤,٣٤٦,٩٩٣	٥,٠٧٣,٢٧٥	مصروفات مستحقة
٢١,٧١٨	٣٣,٩٩٠	الزكاة المستحقة شرعا
٢٣٤,١٢٩	١٥٠,٠٠٠	توزيعات مساهمين
١٩٢,٠١٧	٣٧١,٦٤٣	ارصدة دائنة ودائون مختلفون
٧٦٢,٩٤٧	١,١٠٠,٠٧٤	الأجمالي
٥,٥٥٧,٨٠٤	٦,٧٢٨,٩٨٢	

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

٣٠ - الاحتياطات (تابع)

ب - احتياطي قانوني (عام)

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	الرصيد في أول الفترة / السنة المالية
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	محول من أرباح السنة المالية السابقة إلي احتياطي قانوني (عام)
٢,٣٦١,٣٤٤	١,٩١٤,٤٧٤	الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية
٤٠٤,٧١١	٤٤٦,٨٧٠	
٢,٧٦٦,٠٥٥	٢,٣٦١,٣٤٤	

ج - احتياطي رأسمالي

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	الرصيد في أول الفترة / السنة المالية
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	محول من أرباح السنة المالية السابقة إلي احتياطي رأسمالي
٣١,٥٧٩	٢٥,٢٣٣	الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية
٩,٧٣٢	٦,٣٤٦	* يمثل أرباح بيع أصول ثابتة تم تحويلها للاحتياطي الرأسمالي قبل إجراء توزيعات الأرباح وتم تكوينه وفقاً للمادة ٤٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١م.
٤١,٣١١	٣١,٥٧٩	

د - احتياطي القيمة العادلة

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	الرصيد في أول الفترة / السنة المالية
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	التغير في القيمة العادلة خلال الفترة / السنة
٣,٣٩٦,٨٥٩	٣,٢١٤,٩٢٤	التغير في مخصص الخسائر الأتتمانية المتوقعة لأدوات الدين
٢,٨٤٤,٦٢٦	١٥٧,٧٣٢	الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية
٩٧,٩٤٥	٢٤,٢٠٣	
٦,٣٣٩,٤٣٠	٣,٣٩٦,٨٥٩	

هـ - احتياطي المخاطر العام

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	الرصيد في أول الفترة / السنة المالية
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣	
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣	

٣٠ و - الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح الفترة)

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	الرصيد في أول الفترة / السنة
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	المحول من احتياطي القيمة العادلة للأرباح المحتجزة
١٤,٦٤٤,٣٤٣	١٢,٠٢١,٤٨٦	توزيعات أرباح
٣,٠٩٦	١٣٤,٧٥٠	المحول من احتياطي المخاطر البنكية عن أصول الت ملكيتها للبنك
(١,٥٠٥,٩٧٥)	(١,٥٠٤,٨٦٩)	محول إلى الاحتياطي القانوني
-	١٦,٨٧٧	محول إلى الاحتياطي رأسمالي
(٤٠٤,٧١١)	(٤٤٦,٨٧٠)	صافي أرباح الفترة / السنة
(٩,٧٣٢)	(٦,٣٤٦)	صافي أرباح الفترة / السنة والأرباح المحتجزة *
٦,٩٥٦,٥٨٧	٤,٤٢٩,٣١٥	* الأرباح المحتجزة تمثل الفائض المرحل من أرباح البنك سنوياً وحتى الآن .
١٩,٦٨٣,٦٠٨	١٤,٦٤٤,٣٤٣	

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

٢٨ - مخصصات أخرى

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	
٣٣١,٤٢٤	٣١٠,٤٠٧	الرصيد في أول السنة
-	٥٣٥	تعديل رصيد أول السنة
٣٣١,٤٢٤	٣١٠,٩٤٢	الرصيد بعد التعديل
٤,٩٤٦	٢,١٦٦	فروق ترجمة عملات أجنبية
(١٥,٠٠٠)	(٣٤,١٧٤)	المستخدم خلال الفترة / السنة
٢٢,٦٨٢	١٠٦,٤٢٩	المكون من المخصصات
(٢٣,٠٣٩)	(٥٣,٩٣٩)	مخصصات انتفى الغرض منها
٣٢١,٠١٣	٣٣١,٤٢٤	الرصيد في آخر الفترة / السنة

٢٩ - رأس المال المصدر والمدفوع وأسهم الخزينة

يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٥,٦٧٧,٥٠٩ ألف جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بقيمة اسمية ١ دولار أمريكي للسهم وجميع الأسهم مسدده بالكامل .

عدد الأسهم	أسهم عادية بالآلاف جنيه مصري	اسهم خزينة بالآلاف جنيه مصري	الإجمالي بالآلاف جنيه مصري
٦٠٧,٤٧١,٤٥٠	٥,٦٧٧,٥٠٩	(٩,٨٩٢)	٥,٦٦٧,٦١٧
٦٠٧,٤٧١,٤٥٠	٥,٦٧٧,٥٠٩	(٩,٨٩٢)	٥,٦٦٧,٦١٧

- يبلغ رأس المال المرخص به مبلغ مليار دولار أمريكي .

- يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٦٠٧,٥ مليون دولار أمريكي بما يعادل ٥,٧ مليار جنيه مصري موزعة على ٦٠٧,٤٧١,٤٥٠ سهم وجميع الأسهم عادية .

٣٠ - الاحتياطيات

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	
٢٠,٣٦٤	٢٠,٣٦٤	احتياطي المخاطر البنكية العام (أ)
٢,٧٦٦,٠٥٥	٢,٣٦١,٣٤٤	احتياطي قانوني (عام) (ب)
٤١,٣١١	٣١,٥٧٩	احتياطي رأسمالي (ج)
٦,٣٣٩,٤٣٠	٣,٣٩٦,٨٥٩	احتياطي القيمة العادلة (د)
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣	احتياطي المخاطر العام (هـ)
٩,٣١٦,٣١٣	٥,٩٥٩,٢٩٩	إجمالي

أ- احتياطي المخاطر البنكية العام

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م بالآلاف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م بالآلاف جنيه مصري	
٢٠,٣٦٤	٣٧,٢٤١	الرصيد في أول الفترة / السنة المالية
-	(١٦,٨٧٧)	المحول من احتياطي المخاطر البنكية عن أصول ألت ملكيتها للبنك الى الأرباح المحتجزة
٢٠,٣٦٤	٢٠,٣٦٤	الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م

٣١- النقدية وما في حكمها

١/٣١- لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء :

٣٠ يونيو ٢٠٢٣م	٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
١,٦٢٩,٧١٧	٢,٢٤٤,٠٠٥	نقدية
٣٧,٦٩٥,٣٥٩	٦٠,١٦٣,٧٢٣	أرصدة لدى البنوك (أقل من ٣ شهور)
١٠,٤١٨,١٩٢	٨,٢٤٠,٤٥٧	أذون خزائنة (أقل من ٣ شهور)
٤٩,٧٤٣,٢٦٨	٧٠,٦٤٨,١٨٥	الإجمالي

٢/٣١- لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقدية تتمثل فيما يلي:

أ- لم يشمل التغيير في بند مرابحات ومشاركات للعملاء الحركة على أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون ببند أصول أخرى بمبلغ ٩٠,٦٩٣ ألف جنيه مصري بالإضافة إلى ديون معدومة بمبلغ ٢٠,٣٣٤ ألف جنيه مصري للعملاء .

ب- لم يشمل التغيير في بند استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر فروق التقييم والتي أدرجت ببند احتياطي القيمة العادلة بمبلغ ٢,٩٤٢,٥٧١ ألف جنيه مصري.

٣٢- التزامات عرضية وارتباطات
أ - مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م وتم تكوين مخصص لتلك القضايا وما تم تكوينه يمثل التزام قانوني نتج عن حدث في الماضي وأمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها ومن المتوقع تحقق خسائر عنها وتحملت به نتائج أعمال البنك.

ب - ارتباطات رأسمالية

بلغت تعاقبات البنك عن ارتباطات رأسمالية ٧٣٠,٧٠٤ ألف جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤م مقابل ٦٩٦,٤٩٨ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م متمثلة في ارتباطات عن تعاقبات أصول ثابتة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات.

ج - ارتباطات عن عمليات التوظيف والاستثمار

تتمثل ارتباطات البنك الخاصة بارتباطات عن عمليات التوظيف والاستثمار فيما يلي :

٣٠ يونيو ٢٠٢٤م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٢,٩١٦,٠٢٣	٢,٢٥٦,٠٨٣	ارتباطات عن توظيفات
١٢٥,٢٠٦	١١٨,٠٨٩	خطابات ضمان
-	١,٢٥٠	اعتمادات مستنديه استيراد
٣,٠٤١,٢٢٩	٢,٣٧٥,٤٢٢	الإجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م

٣٣- المعاملات مع أطراف ذوي علاقة
- مشاركات ومرابحات ومضاربات لأطراف ذوي علاقة

تتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوي العلاقة في نهاية الفترة / السنة المالية فيما يلي :

أ - مشاركات ومرابحات ومضاربات لأطراف ذوي علاقة

أعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين		مشاركات ومرابحات ومضاربات وتسهيلات مع العملاء	
٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	أول السنة المالية	أخر الفترة / السنة المالية
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	مشاركات ومرابحات ومضاربات صادرة خلال الفترة / السنة	مشاركات ومرابحات ومضاربات محصلة خلال الفترة / السنة
٢,٧١٧	١,٦١٤	١,٥٠٠	-
(١,١٢١)	(٣٩٧)	٢,٧١٧	١,٥٩٦
١٦٣	٢٥١		

* العائد المذكور ضمن الرصيد المدين للعمليات

- يوجد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات ممنوحة لأعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين في نهاية يونيو ٢٠٢٤ م ب -- الف جنيه مصري (مقابل ١,٥٠٠ ألف جنيه مصري في سنة المقارنة).

ب - ودائع من أطراف ذوي علاقة

أعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين		الودائع في أول السنة	
٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م	الودائع التي تم ربطها خلال الفترة / السنة	الودائع المستردة خلال الفترة / السنة
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	فروق تقييم	الودائع في آخر الفترة / السنة
١٦,١٢٠	١٧,٠٩٢	١٧,٣٦٧	١٧,٣٦٧
٣٧,٤٢٠	١٠٨,٧٩٧	١٧,٣٦٧	١٧,٣٦٧
(٣٧,٤٣٥)	(١٠٩,٨٧٦)	٦٧٢	٦٧٢
١,٢٦٢	١٠٧		
١٦,١٢٠	١٦,١٢٠		
٦٧٢	٨٠٦		

الودائع السابقة بدون ضمان وتحمل عائد متغير وتسترد عند الطلب .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م

٣٤- صناديق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري (ذو العائد الدوري وذو العائد التراكمي)

صناديق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري (ذو العائد الدوري وذو العائد التراكمي)

- صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري (ذو العائد الدوري)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق ٥٠٠,٠٠٠ وثيقة قيمتها ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري خصص للبنك ٥٠,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه مصري) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ١٦٢,٤٢٠ وثيقة المحفوظ بها بمبلغ ٢٢,٩٢٨,٤٩٦ جنيه مصري بلغت قيمتها الإستردادية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م بمبلغ ٤٦,٦٢٤,٢٨٥ جنيه مصري .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م مبلغ ٢٨٧,٠٦ جنيه مصري بعد توزيعات قدرها ٨٠,٧٥ جنيه مصري منذ بدء النشاط كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٤٩٦,٦١٨ وثيقة .

- صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري وبنك التجارى الدولى (ذو العائد التراكمي)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك مع البنك التجارى الدولي بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولانحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة سى أى اسينس مانجمنت لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق مليون وثيقة قيمتها ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري خصص للبنك ٢٥,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ٣٢,٠٠٠ وثيقة المحفوظ بها بمبلغ ٢,٣٥٣,٦٥٣ جنيه مصري بلغت قيمتها الإستردادية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م بمبلغ ٧,٥١٥,٢٠٠ جنيه مصري .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م مبلغ ٢٣٤,٨٥ جنيه مصري كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٣٤١,٠٦٢ وثيقة .

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل بنك فيصل على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوقين وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي الأتعاب والعمولات ١,٩١٤,٨٤٨ جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ م أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات بقائمة الدخل .

٣٥- أحداث هامة

لا توجد أحداث لاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية .